مواطنون
من أجل التنمية
C.F.D

المواطنة والإعلام التنموي

للأمام در

تحرير
هانى دانيال

تقديم
سامح فوزى

المواطنة والإعلام التنموى للأمام در

تحرير

هانى دانيال

تقديم

سامح فوزى

الطبعة الأولى

الكتاب : المواطنة والإعلام التنموي للأمام در
المؤلف : سامح فوزي حنين
صدر عن : مواطنون من أجل التنمية
رقم الإيداع : ٢٠٠٩ /٢٤٣٩٧
الناشر : مطبعة سيوبرس- الهيئة القبطية الإنجيلية للخدمات الاجتماعية
الإخراج الفني والجمع : دار الثقافة
تصميم الغلاف : آن مجدي

الفهرس

المقدمة

الخيط الرفيع بين المواطنة والتنمية والإعلام



سامح فوزي*

يتناول هذا الكتاب أفكاراً أساسية وضعها مثقفون وكتاب مرموقون حول العلاقة بين الإعلام من ناحية، والمواطنة والتنمية من ناحية أخري. لم يكن الغرض من إصدار الكتاب نشر أوراق أو مداخلات، أو تسجيل نقاشات دارت في دورتين تدريبيتين عقدتهما مؤسسة "مواطنون من أجل التنمية"، ولكن الغرض هو بلورة أفكار، يمكن أن تكون في ذاتها مجالا لنقاش أوسع. هذا المنحي في المعالجة دافعه الأساسي الرغبة في تركيز النقاش، وتجريده من الرطانة،

* رئيس مؤسسة "مواطنون من أجل التنمية"

والإسهاب الذي يفقده المعني والمضمون، وذلك حتي يتسني في النهاية تحقيق التراكم الثقافي المرجو.

(١)

المواطنة

يُقصد بالمواطنة ما يتمتع به المواطنون من حقوق وواجبات نتاج حركتهم المستمرة، والديناميكية، والمتراكمة علي أرض الواقع. بهذا المعني فإن للمواطنة أبعاد شتي. البعد القانوني يعني المساواة بين المواطنين في الحقوق والواجبات، والبعد السياسي يعني المشاركة، والبعد الاجتماعي يعني جودة الخدمات العامة والعدالة الاجتماعية بين المواطنين. وأخيرا البعد الثقافي يعني الحق في التعبير عن الخصوصية الثقافية، والهوية، والذات المتميزة.

عندما دخل المصطلح أفق النقاش السياسي إبان تعديل الدستور عام ٢٠٠٧م، لم يدخل بكل مشتملاته، وإنما أختزل إختزالا في البعد الديني، فصار يعبر فقط عن المساواة بين المسلمين والمسيحيين، وهو ما جرد المصطلح من معناه الشامل، وجعله طرفا في النقاش الساخن الخلافي في المجتمع. وإن كنا بالطبع نري أهمية تحقيق

المساواة بين المختلفين دينيا في المجتمع المصري، ولكن ما لا نراه بالطبع هو أن تُختزل المواطنة في هذا المربع المغلق. والملفت للنظر أن الإعلام كان في قلب هذا السجال، وفي أحيان كثيرة كان المحرك الأساسي له.

فقد لعب الإعلام، خاصة في السنوات الماضية، دورا مهما في إثارة قضية التسامح الديني، سواء بتسليط الضوء علي مظاهر غياب التسامح الديني في العلاقات بين المختلفين في الدين أو المعتقد أو حتى الرأي الديني داخل المجتمع المصري، وفي نقاش قضايا طائفية ظلت لسنوات في طي الكتمان. نجح الإعلام في كسر هذا "التابو"، وأصبحت القضايا الطائفية، مهما بلغت سخونتها، موضع مناقشة وتحليل. ولكن فيما يبدو، ونحن نكسر هذا التابو من التحريم والتكتم، انزلقنا إلي مساحة من عدم التسامح تحتاج إلي نقد وتحليل، حتى يستطيع الإعلامي أن يتبين موقعه، ويتلمس خطابه، ويتناول القضايا من منظور بنائي، يساعد علي الإندماج أكثر من التشرذم، ويدفع في اتجاه التسامح أكثر من التعصب.

إذا تأملنا حصاد السنوات الماضية من متابعة الإعلام للعلاقات بين أهل الأديان المختلفة في المجتمع المصري، وعلي وجه الخصوص، العلاقات بين المسلمين والمسيحيين، سنجد أن الإعلام قدم ثلاثة صور أساسية:

(١-١) السجال العقيدي

هناك اتجاه يسود المجتمع المصري منذ فترة يتسم بنزوع شديد نحو السجال الديني أو حديث المفاضلة بين الأديان. من ملامح هذا الاتجاه الخوض في عقائد الطرف الآخر علنا وبقدر كبير من الطعن والتطاول. يمثل ذلك تراجعا عن خبرة التعايش الإسلامي المسيحي في مصر، التي لم تعرف- تاريخيا- مثل هذا اللون من المساجلات العقيمة، والتي تشيع مساحات واسعة من التعصب لدي المواطنين العاديين، والذين هم – بحكم حالة الفقر الثقافي في المجتمع المصري- يجهلون بعض الحقائق الأساسية عن دينهم، فما بالك وهم يخوضون في عقائد الآخرين، ويسعون إلي تقييمها، وإبداء وجهات النظر في مسائل عقائدية شديدة التعقيد، وتحتاج إلي متخصصين لمناقشتها. وإن كان السجال الديني- في الأساس- يجري في صحف، وقنوات فضائية ذات طبيعة دينية، إلا أنه عرف طريقه إلي الصحف

العامة بكثافة، خاصة في لحظات التوتر الكوني كما حدث في أعقاب أزمة رسوم الكاريكاتير الدانماركية ومحاضرة البابا بنديكت، وفي غمار السجال حول مسألة تغيير المعتقد الديني كما حدث في واقعتي "وفاء قسطنطين" و"محمد حجازي". وبدلا من أن يكون الإعلام ساحة حرة، موضوعية، متزنة لطرح قضايا الحرية الدينية من منظور دستوري وقانوني، تحول الأمر إلي مساجلات ساخنة، ملتهبة، تحريضية بين متزمتين علي الجانبين.

(١-٢) صناعة الهزيمة

هناك أقلام وصحف تحاول نزع العلاقات بين المسلمين والأقباط من سياقها الطبيعي، أي المواطنة، وتحويلها إلي معركة بين فريقين، يسعى كل منهما للفوز علي الآخر في سياق مناخ تنافسي وهمي علي أساس ديني. تحول مسيحي إلي الإسلام، أو تحول مسلم إلي المسيحية لا يناقش في غالب الأحيان علي أرضية حرية الاعتقاد أو الاختيار الشخصي أو القانوني، ولكن انطلاقا من كونه تعبيراً عن "تنافس" بين فريقين، وليس تجسيدا لعلاقات بين جماعتين دينيتين اعتادتا العيش في سلام. وعادة ما تكون صناعة الهزيمة في أحد

المواقف، مقدمة لأزمة لاحقة في العلاقات الإسلامية المسيحية. والملفت للنظر أن هناك أقلاما تتحدث بصورة شبه ثابتة عن أن "المسلمين" مهزومون في المجتمع، وأقلام أخري تتحدث عن أن "المسيحيين" مهزومون في المجتمع، وكأن الصراع في المجتمع ديني، وليس سياسيا أو اقتصاديا أو اجتماعيا، وهو أمر لا يمكن القبول به، لأن التمايز في المجتمع ليس دينيا، إسلاميا ومسيحيا، لكنه سياسي واقتصادي وثقافي، يتعلق بالمصالح وأنماط المعيشة، والعلاقات الطبقية. هذا هو جوهر المجتمع الحديث، الذي يشهد أشكالا من التباين والاختلاف علي أسس مصلحية، أكثر منها دينية أو مذهبية، وما الشكل الديني للصراع إلا مجرد "غلالة" تخفي أشكالا أخري من الصراعات السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

(١-٣) البحث عن "ذرائع كونية"

تنبع خصوصية العلاقات الإسلامية المسيحية في المجتمع المصري من "محليتها"، أي أنها تخص مواطنين مصريين، ويمكن التصدي للمشكلات التي تنشأ في إطار هذه العلاقات من خلال حوار وطني داخلي. المشكلة تحدث حين تتجه أقلام أو أصوات إعلامية للربط بين تحولات عالمية وبين ما يحدث داخليا. في هذا السياق فإن

بعض الصحف إعتادت أن تروج لما يعرف بالمؤامرة الغربية الكونية ضد الإسلام، دون الفصل بين المواطنين المصريين الأقباط، وبين ما يجري خارجيا في العلاقة الملتبسة بين المسلمين والغرب. يؤدي ذلك إلي تكوين وعي زائف لدي القارئ أو المشاهد أو المستمع بأن المسيحيين المصريين هم جزء من المؤامرة الكونية الممقوتة.

هذا الأمر غريب. فإذا كانت هناك مؤامرة كونية علي المسلمين أو العالم العربي أو الإسلامي، فإن المسيحيين العرب تاريخيا يقفون في وجه هذا النوع من المؤامرات، ولم تستطع خبرة الاحتلال الأجنبي أن تستميل فريقا علي حساب آخر، علي الأقل في الخبرة المصرية. فإذا كان هذا هو التاريخ، وهذا هو ما إعتاد عليه مجتمعنا، فلماذا تنزع بعض المعالجات الإعلامية إلي الربط بين ما هو سياسي وما هو ديني في خليط تغلفه نظرية المؤامرة الكونية، مما يلقي ظلالا كثيفة علي العلاقات الإسلامية المسيحية في المجتمع، ويشكل في بعض الأحيان رسائل تحريضية ضد المختلف دينيا؟ وأكثر من ذلك فإن هذه المعالجات الإعلامية تربط بين ما يحدث علي صعيد العلاقات الإسلامية المسيحية في المجتمع من تحولات، وبين ما يجري علي

الساحة العالمية من صراعات، وبالتالي تسود نظرة مفادها أن المسيحي المصري أقرب في مشاعره ومواقفه إلي المسيحي الغربي منه إلي شريكه المسلم في المواطنة. تكرر هذا الخطاب خلال أزمة الرسوم الدانماركية الأولي والثانية، ومحاضرة البابا بنديكت وأخيراً أزمة بناء المآذن في سويسرا. ويؤدي الربط بين ما يحدث علي صعيد العلاقات الإسلامية المسيحية في السياق المصري، وما يحدث من متغيرات عالمية إلي إرتهان التوترات المحلية- وليدة الواقع وظروفه ويمكن حلها محليا- بالتطورات الدولية التي تتعقد فيها العوامل وتتشابك المتغيرات، وهو أمر بالتأكيد ليس في صالح التسامح في المجتمع المصري.

(٢)

لماذا يتبني الإعلام هذا المنحي؟

هنالك أسباب عديدة تبرر هذا المنحي في تناول العلاقات بين أهل الأديان المختلفة في المجتمع المصري:

١- تنوع السوق الإعلامية، وإتساعها، وإرتفاع معدل التنافس بين الصحف والفضائيات ومواقع الانترنت. فقد تعددت المنابر الإعلامية الخاصة، واشتعل التنافس فيما بينها من

ناحية، وفيما بينها وبين المنابر الإعلامية الحكومية من ناحية أخرى. من جراء هذا التنافس تحول الملف الديني- بصفة عامة- إلي محور أساسي في المتابعة الصحفية.

٢- هناك أسباب تتعلق بوسائل الإعلام ذاتها، فالصحف أو الفضائيات التي تذهب هذه الوجهة من التناول المثير للملفات الدينية إما أنها تبحث عن جمهور، أو رواج مادي، أو ترتبط بأجندة سياسية ضيقة، أو علي اتصال بقوى أو جهات أو شبكات مصالح تود أن تدفع المجتمع إلى حلبة العراك الطائفي.

٣- تراجع الوعي لدي قطاع من الإعلاميين، خاصة الشباب، الذين لم يتكون لديهم وعي نقدي جاد عن العلاقات الإسلامية المسيحية، حيث أن جيل الشباب ممن يتولي إعداد الملفات الصحفية نشأ في ظل بيئة سياسية عرفت أنماطا من الاحتقان الطائفي منذ السبعينيات من القرن العشرين، وجهلا بالآخر المختلف دينيا وثقافيا، وغيابا للتنوع الحقيقي. كل ذلك أدي إلي نشوء وعي مشوه، مبتور، لدي قطاع من

الإعلاميين الشباب الذين يتناولون الشأن الديني، والذين لم يعودوا فقط صناع مادة صحفية في الإعلام المكتوب، ولكن عناصر مؤثرة خلف الستار في الفضائيات.

٤- تزايد دور الدين في التحولات السياسية محليا وعالميا خاصة في السنوات العشر الأخيرة، سواء في صعود الحركات الإسلامية، وتنامي دور المؤسسات الدينية في الشأن العام، ووجود أحداث كونية لها تفسيرات دينية، وشيوع خطابات طائفية زاعقة إسلامية ومسيحية، ودخول رجال الدين علي الجانبين الإسلامي والمسيحي المجال العام بالرأي والإفتاء دون إلمامهم بالثقافة المدنية. كل ذلك جعل العلاقات الإسلامية المسيحية السجالية في قلب الاهتمام الصحفي.

(٣)

الإعلاميون بناة الجسور

لا يجب أن يُفهم من حديثنا السابق أن المطلوب هو تكميم أفواه الإعلاميين، أو وضع خطوط حمراء أمام مناقشة بعض القضايا

المتعلقة بالتعددية الدينية والثقافية في المجتمع المصري، ولكن يعني الأمر أن يكون تناول هذه القضايا في إطار رؤية مهنية، تحافظ علي تماسك المجتمع، ولا تؤدي إلي تمزقه أو تبعثره.

حتى يقوم الإعلامي بدور إيجابي في بناء الجسور في المجتمع فإنه يحتاج إلي إعداد مهني ونفسي واجتماعي. فقد أثبتت التجربة أن التكوين المهني للإعلامي ليس هو العامل الوحيد لضمان أداء جيد يأخذ في اعتباره تحديث المجتمع. في كثير من الأحيان يلجأ إعلاميون- أكفاء علي المستوي المهني- إلي المساهمة في الدعوة إلي السلطوية في شكلها السياسي أو الاجتماعي أو الديني، وهو ما يكشف أهمية تلازم التكوين مع التدريب، بغية الوصول إلي شخصية مهنية تمتلك مهارات الحرفة والرؤية المستنيرة.

إذا أخذنا في الإعتبار أن الجيلين الشاب والوسيط من الإعلاميين- في مصر خاصة والعالم العربي عامة- اكتسبوا ثقافتهم في ظل نماذج للحكم تفتقر إلي الديمقراطية الكاملة، وعاشوا في مجتمعات تسودها أنماط من السلطوية في العلاقات الاجتماعية، وتأثروا بميراث ممتد من الطائفية، الأمر الذي جعل التكوين الأساسي

للإعلاميين يفتقر في كثير من الأحيان إلي مبادئ الحرية والديمقراطية والتعددية وقبول الآخر والتسامح... وغيرها مما يُعد من القيم الأساسية التي تقوم عليها المجتمعات الحديثة. يستدعي هذا التفكير في وضع تصور لبناء جيل من الإعلاميين لدعم التسامح وثقافة قبول الآخر المختلف، وذلك من خلال ثلاثة مجالات أساسية:

- التكوين الفكري للإعلاميين، ويشمل إرساء بنية تفكير نقدي تقوم علي مبادئ الحرية والإستنارة والتسامح والمواطنة، والحوار. في هذا السياق يمكن دراسة قضايا من قبيل النوع والتنوع والاختلاف، ومنهجية الحوار، وسبل التفكير العلمي... الخ.
- التكوين المهني للإعلاميين، ويشمل صقل الإعلاميين بمهارات مهنية، وأساليب حرفية متقدمة تساعدهم علي أداء عملهم علي نحو أفضل. مثال علي ذلك دراسة أساليب التناول الإعلامي الرصين لموضوعات من قبيل التنوع، والمواطنة، والتوترات ذات البعد الطائفي.

❖ التكوين القانوني للإعلاميين، ويعني إكساب الإعلاميين معارف قانونية فيما يتصل بالتشريعات والمواثيق المهنية التي تنظم الصحافة والصحفيين وحرية التعبير والنشر في المجتمعات العربية عامة، والمجتمع المصري علي وجه الخصوص، بما يكفل احترام الخصوصيات، والتنوع الديني والمذهبي، في إطار مجتمع متسامح، بحيث لا تُستخدم المنابر الإعلامية للحض علي الكراهية، أو رفض الآخر المختلف.

(٤)

مدخل التنمية

إذا كانت المشكلة الحقيقية فيما سبق أن الإعلام إختزل مفهوم المواطنة في العلاقات الإسلامية المسيحية، وأفاض في البحث عما هو مثير فيها، ولم يعبأ بالأبعاد المختلفة للمفهوم سياسياً واقتصادياً وثقافياً وإجتماعياً، فإن إعادة توجيه الإهتمام الإعلامي بالمواطنة،

يكون من باب البحث في العلاقة بين المواطنة والتنمية، وهو المنحي الذي تسعي مؤسسة "مواطنون من أجل التنمية" إلي ترسيخه.

التنمية مثل المواطنة مفهوم مركب، يُفهم أحيانا في بعده الاقتصادي، في حين أن له أبعاد أخري متشابكة. هناك **التنمية البشرية**، التي تتعلق ببناء القدرات البشرية من خلال التعليم والصحة والتدريب. وهناك **التنمية الاقتصادية** التي تتمثل في رفع مستوي معيشة الأفراد، والحصول علي نصيب عادل من ثروات المجتمع. وهناك **التنمية السياسية** التي ترمي إلي رفع مستوي الوعي السياسي، والمشاركة السياسية، والإنخراط في العمل العام، وإحترام حقوق الإنسان. وهناك **التنمية الاجتماعية** التي تصب مباشرة في بناء الروابط الاجتماعية بين الأفراد علي أساس من الثقة والإحترام المتبادل، ونموذجها الأشهر هو الجمعيات الأهلية. وهناك **التنمية الثقافية** التي تهدف إلي تطوير القدرات الذهنية للأفراد في فهم الواقع، والتعامل معه، ورفع مستويات الحوار الثقافي في المجتمع. وهناك **التنمية الإدارية** التي تسعي إلي الحد من الروتين، وتطوير قدرات الأجهزة الإدارية، ومكافحة الفساد، ونشر ثقافة

المساءلة والشفافية، وإرتفاع مستوي الحساسية لمطالب المواطن اليومية.

إذن مفهوم التنمية متنوع، متشعب، متعدد الأبعاد.

المجتمعات في حاجة ماسة إلي إدراك مفهوم التنمية في كلياته، وليس في جزئياته، إذ يصعب تحقيق تنمية اقتصادية مستدامة دون تنمية سياسية وثقافية واجتماعية وإدارية. عناصر التنمية متشابكة، ويصعب الفصل بينها، أو تفضيل أحدها علي الآخر.

في الدولة الحديثة ترتبط المواطنة إرتباطا وثيقا بمفهوم التنمية. ففي الوقت الذي تتعدد، وتتنوع فيه أبعاد التنمية، تتعدد كذلك أبعاد المواطنة، ويتلاقي المفهومان معا في نهاية المطاف. فالمواطنة في معناها الشامل لا تتحقق إلا في ظل وجود تنمية شاملة.

هناك **مواطنة اقتصادية** تتعلق بتوزيع الثروة، والعدالة الاجتماعية. وهناك **مواطنة سياسية** تتصل بمباشرة الحقوق السياسية والمشاركة، وإحترام حقوق الإنسان. وهناك **مواطنة قانونية** تتعلق بالمساواة أمام القانون بصرف النظر عن اللون أو الجنس أو الدين

أو الثروة. وهناك **مواطنة ثقافية** تمس جوانب عديدة مثل الهوية، والحق في التعبير، وإحترام حقوق المختلفين نوعيا، ودينيا، إلخ.

التنمية تحقق المواطنة. التنمية السياسية تحقق المواطنة السياسية، والتنمية الاقتصادية تحقق المواطنة الاقتصادية، والتنمية الثقافية تحقق المواطنة الثقافية، والتنمية البشرية والإدارية تساعد علي تحقيق الكيان الإنساني للمواطن، مما يمكنه من تحقيق المساواة المنشودة.

إنطلاقا من هذا التلازم بين مفهومي المواطنة والتنمية، فإن علي الإعلام مسئولية في تناول قضايا المواطنة من منظور تنموي، يحقق لها أبعادها المتنوعة، ويحول دون تقوقعها في بعد واحد دون سواه.

من هنا فإن أجندة الإعلامي يجب أن تشمل مفهوم "التمكين" علي عدة أصعدة....

❖ تمكين المواطن اقتصاديا، وتبصيره بالفرص الاقتصادية المتاحة له.

❖ تمكين المواطن سياسيا، وتشجيعه علي المشاركة في صنع القرار.

- ❖ تمكين المواطن اجتماعيا، وتحفيزه علي المشاركة في منظمات المجتمع المدني.
- ❖ تمكين المواطن ثقافيا، وتعليمه سبل إحترام الآخر المختلف، نوعيا، ودينيا.

هذه هي المواطنة، وهذه هي التنمية، وما يفصل بينهما سوي خيطاً رفيعاً.

إن المواطنة، التي أصبحت المادة الأولي في الدستور المصري، تحتاج إلي أساس تنموي يحققها، ووعي إجتماعي وسياسي يصونها، ويقوي دعائمها، ويحولها إلي ممارسة أكثر من كونها نصا دستوريا. والإعلام قوميا وإقليميا ليس بعيدا عن هذه المهمة، بل هو في قلب هذه العملية لتحقيق الوعي بالتنمية، والمواطنة، وحقوق الإنسان.

وربما يقدم الكتاب الذي بين أيدينا بعضا من ملامح الإرتباط والتلازم بين المواطنة والتنمية، ودور الإعلام في تعميق فهم هذه العلاقة التبادلية، ليس فقط الإعلام علي المستوي القومي، ولكن أيضا الإعلام المحلي أو الإقليمي.

إنني أتمنى أن ينال الكتاب ثقة القراء، ويشكل دافعا للبحث والتأمل في هذا الموضوع، والشكر لمحرره الأستاذ الصحفي هاني دانيال، الذي بذل مجهودا كبيرا في جمع وتحرير المادة، فله جزيل الشكر، هو وكل من عاونه. وأيضاً الشكر لجمعية "محبي مصر السلام" على المعاونة الصادقة في تنظيم ورشة العمل الثانية.

سامح فوزي

حدائق القبة- ديسمبر ٢٠٠٩م

مقدمة المحرر



هاني دانيال*

منذ النص دستوريا على مبدأ المواطنة فى مارس ٢٠٠٧م أصبح مفهوم المواطنة متداولاً على كل الألسنة، ولكن يجري التعامل معه حسب مرجعية كل فئة. هناك من يحصر المواطنة فى العلاقات الإسلامية المسيحية فقط، وهناك من يربط المصطلح ببعده الاقتصادى فقط، وهناك من ينظر إليه في بعده الاجتماعى فقط، وقليلاً ما نجد من ينظر إليه بأبعاده المتكاملة. وساهم النقاش حول هذا المبدأ قبل إقراره فى تعزيز النظرة الطائفية للمفهوم وحصره فى إطار التوترات الطائفية، إلي الحد الذي جعل البعض يعتقد أن

---

* صحفي بجريدة "وطني".

المواطنة مصطلح دخيل على المجتمع، وأن الغرب يفرض شروطه الاستعمارية من خلال هذا المفهوم للوقيعة بين المسلمين والمسيحيين!

الغريب فى هذا الموضوع أن نخبة من المثقفين والمفكرين ساهموا فى حصر مفهوم المواطنة في خندق الطائفية، وبعضهم سعي إلي استبدال المواطنة بالوحدة الوطنية على اعتبار أنها مصطلح يتفق مع متغيرات العصر، فى الوقت الذى لم يجر فيه نقاش معمق بالمعنى المتعارف عليه حول أهمية المفهوم بكل ما يحمله، بحيث يشعر فيه الفرد بأنه مواطن ويتمتع بكافة حقوق المواطنة. ومن ثم لم يشارك المواطن فى النقاشات الكثيرة التى قادها المثقفون والسياسيون ومنظمات المجتمع المدنى علي النحو الذى جعل المواطن يشعر وكأنه معزول عما يدور داخل مجتمعه، لتستمر الحلقة المفرغة التى ندور فيها خلال السنوات الأخيرة. نتحدث عن قضايا وموضوعات تهم المواطن، ولكن دون أن نسعي أو نهتم أو تتسع صدورنا إلي إشراك المواطن نفسه فى هذه النقاشات، ودون أن نمنحه فرصة البوح بما يخالجه من طموحات، وما يعتمل في ذهنه من رؤية للمستقبل. بإختصار لم نشركه في شئون المجتمع، وبالتالي

يظل المواطن حائراً، بين خطاب لا يعطيه حقوقه، وخطاب يطالبه فقط بواجباته تجاه مجتمعه.

الإعلام نفسه رغم أنه يُعد من أهم الأدوات التى تساهم فى خلق رأى عام قوى حول بعض القضايا المهمة، رسب فى اختبار المواطنة، ولم يتمكن من تهيئة المواطن، وتكوينه بالشكل الذي يمكنه من فهم أبعاد الموضوع، والإشتباك مع قضايا المجتمع للوصول إليه، وتمكينه من محاسبة الحكومة على تقصيرها فى أداء دورها، لأن الحكومة، أي حكومة، تأتي ببرنامج عمل سياسي واقتصادي واجتماعي تسعي من خلاله إلي تطوير نوعية حياة المواطنين دون تفرقة، وبالتالي لابد من محاسبتها إذا فشلت في تحقيق ذلك.

وفى ظل عدم وجود كيان يؤسس ويساهم فى تكوين العاملين فى مجال الإعلام من أجل تصحيح المفاهيم لدى المواطنين بدلاً من خلطها، كان من الطبيعي أن نجد العديد من الأخطاء التى أسهمت بشكل كبير ليس فقط فى التمدد الجغرافي لأحداث التوتر الطائفي، وإنما أيضاً فى عدم إحساس المواطن بأنه يتمتع بما يعرف "بالمواطنة"، أو حتى الحد الأدنى منها، ومن ثم لم يظهر ما يجعل

المواطن يتمسك بهذا المبدأ أو يتحمس له منذ أن نص الدستور على ذلك.

ونظراً لخلط الأوراق كان لابد لنا أن نعترف بأن هناك مهمة ملقاة على الإعلام في تقديم موضوعات وملفات للتنوير، والبحث عن القيم المشتركة بين المصريين وتغذيتها، ومحاولة تقليل مساحات التمزق في النسيج الاجتماعي التي ظهرت بفعل إنتشار التعصب وتجاهل نشر التسامح، وأن يترك الإعلام الإثارة ليركز على الإستنارة، وأن يضع نصب عينيه أن الوطن معرض لتهديدات عديدة إذا إستمرت هذه الحالة من الشحن السلبي، والإستقواء بالانتماء الديني لمواجهة المختلف فكريا، ودينيا، ومذهبياً.

ومن المهم أيضا أن يقتنع الإعلام بأن لديه رسالة مهمة نحو تكوين هذا المجتمع، وإعداد المواطنين للتفاعل مع التغيرات الحياتية، وأن يساهم الإعلام ليس فقط فى نشر الوعى بقضايا المجتمع المختلفة، وإنما عليه أن يكون شريكاً فى التنمية، خاصة وأن الإعلام من أسهل الأدوات الاتصالية التى تسهم في تنمية المجتمع، وخاصة مراكز وقري ونجوع الدلتا والصعيد .

هذا الكتاب هو ثمرة دورتين تدريبيتين عقدتهما مؤسسة "مواطنون من أجل التنمية"، إحداهما للإعلاميين من القاهرة، والثانية للإعلاميين من مختلف المحافظات من الإسكندرية إلي الصعيد مرورا بالدلتا، وخاصة طنطا التي شارك منها إعلاميون متميزون من مختلف وسائل الإعلام، وأسهمت الدورتان التدريبيتان في توجيه دفة الإهتمام الخاصة بهم. لاحظنا ذلك في إهتمام إذاعة وسط الدلتا بقضايا التنمية، ونشر العديد من المتابعات في الصحف المحلية عن أهمية الإعلام المحلي أو الإقليمي في نشر الفكر التنموي، وتعميق الإيمان بمبدأ المواطنة.

في هذا الكتاب نقدم الأفكار الأساسية التي تمخضت عن الدورتين بهدف تعميم الفائدة، وإثراء الحوار حول دور الإعلام في تطوير الإهتمام بقضايا المواطنة، والتنمية، وهي الأفكار التي قدمتها نخبة من أبرز المثقفين منهم الدكتور علي الدين هلال، السيد يسين، أمينة شفيق، سعد هجرس، سمير مرقس، د.عمرو الشوبكي، هشام جعفر، د.حنان يوسف. وقد شكل علامة مهمة علي تواصل الدولة مع مؤسسات المجتمع المدني تشريف الدكتور أحمد درويش، وزير

التنمية الإدارية الجلسة الافتتاحية للدورة التدريبية الثانية، وانخراطه في حوار ثري مع الإعلاميين حول قضايا التنمية، ودور الإعلام المحلي في الدفع بها.

هذا الكتاب يسجل ما دار فى الدورتين التدريبيتين اللتين قامت بهما المؤسسة، ويعرض رؤى المفكرين والمثقفين للمواطنة. ليس الغرض منه تسجيل نقاشات بقدر نقل أفكار للتقدم، والتأمل، بهدف مواجهة المستقبل بروح أكثر استبشارا، وإنطلاقا، آملين أن يسهم هذا العمل في تعميق الحوار والتفاعل بين الإعلاميين وقضايا المواطنة والتنمية وفق نظرة تتفق مع أسس الدولة الحديثة التي نسعي جميعا إلي ترسيخ دعائمها في مصر.

هانى دانيال

الفصل الأول

البحث عن "إعلام المواطنة"

(١)
مدخل إلى المواطنة



سمير مرقس*

لا يمكن فهم "المواطنة"، بإعتبارها مفهوماً سكونياً، وإنما من خلال الممارسة، لأنها تبلورت نتيجة حركة الناس على أرض الواقع في نضالهم من أجل اكتساب الحقوق. أي أن المواطنة لا تتكون بقرار فوقي، وإنما بالجهد المبذول من قبل الناس على أرض الواقع.

كما لا يمكن فهم المواطنة بمعزل عن السياق الاجتماعي الذي يتحرك فيه الناس بحثا عن المواطنة، كذلك لا يمكن فهمها بعيدا عن فهم موازين القوى الاجتماعية السائدة، وهيكل الدولة، والأيديولوجية

---

* كاتب وباحث، رئيس "مؤسسة المصري لدعم دراسات المواطنة وثقافة الحوار" (مداخلة مكتوبة).

المهيمنة، ونمط الإنتاج القائم، والبناء الطبقي الذي يميز مجتمع من المجتمعات في لحظة تاريخية معينة.

في ضوء ما سبق، يمكن القول أن المواطنة تتجاوز الرؤية السكونية، والتي تظن أنها تتبلور تلقائيا أو طبيعيا إلى الرؤية الديناميكية التي ترى المواطنة تتشكل بفعل ما هو اقتصادي واجتماعي وسياسي وثقافي من خلال حركة الناس.

وهي رؤية تحرر المواطنة بعض الشيء من القراءة الدستورية القانونية، كذلك الدلالة المعنوية التي تحصرها في مفهومي الولاء والإنتماء.

مما سبق نقول أن المواطنة تبلورت تاريخيا من خلال حركة الناس لإكتساب الحقوق ، وبلوغ المساواة بين الجميع من دون تمييز، وتم هذا التبلور بمنطق المركب الذي تتكون عناصره مع التطور التاريخي، وكان كل عنصر يعبر عن بعد من أبعاد المواطنة تجري إضافته للمركب بحسب حركة الناس والسياق التاريخي.

ويمكن رصد مراحل تكون أبعاد المواطنة كما يلي:

- في البدء كانت المساواة أمام القانون أي المواطنة المدنية Civic Citizenship.
- ثم تحقق التمثيل السياسي في المجالس النيابية فعرفت المواطنة في بعدها السياسي Political Citizenship.
- ومع التطور الاجتماعي والطبقي عُرفت المواطنة في بعديها المركب الاجتماعي – الاقتصادي Socio- Economic Citizenship.
- ومع تنامي صعود الهويات الثقافية:الدينية والعرقية والجنسية طرح مفهوم المواطنة الثقافية Cultural Citizenship .

إذن المواطنة، تاريخيا ومن خلال خبرة كثير من المجتمعات، لم تتكون مرة واحدة..كما يتبين لنا أنها متعددة الأبعاد: مدنية وسياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية. وهناك مجتمعات قطعت شوطا في بلورة المواطنة ثم تعثرت، وهناك مجتمعات تسير بشكل متصاعد وهكذا تختلف المواطنة من مجتمع لآخر بحسب حركة المواطنين.

إذن ماذا تعني المواطنة؟

مع اكتمال المواطنة بأبعادها، بغض النظر عن الدرجة والنوعية التي تتوقف على مدى التطور الذي يختلف من سياق لآخر، تعددت تعريفات المواطنة، والتي يمكن أن نجملها في الآتي:

- المواطنة هي تعبير عن "حركة" الإنسان اليومية...

مشاركا ومناضلا...

من أجل... حقوقه بأبعادها "المدنية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية"...

على قاعدة المساواة مع الآخرين من دون تمييز لأي سبب (اللون/ الجنس/ العرق/ الدين/ المذهب/ المكانة/ الثروة/...)...

واندماج هذا المواطن في" العملية الإنتاجية" ومن ثم "المجتمعية"... بما يتيح له تقاسم الموارد في إطار الوطن الواحد الذي يعيش فيه مع الآخرين.

بلغة أخرى فإننا نعتبر المواطنة، هي حركة الناس، والممارسة

<table dir="rtl">
<tr><td rowspan="3">اقتسام الموارد العامة</td><td colspan="2">المدنية</td><td colspan="2">السياسية</td><td colspan="2">الاجتماعية</td><td rowspan="3">المساواة</td><td rowspan="3">المشاركة</td></tr>
<tr><td colspan="6">منظومة الحقوق</td></tr>
<tr><td colspan="3">الثقافية</td><td colspan="3">الاقتصادية</td></tr>
<tr><td colspan="9">على قاعدة اقتصاد إنتاجي</td></tr>
<tr><td colspan="9">المواطنة</td></tr>
</table>

التي تضمن حضور الجميع بالرغم من التنوع الثقافي وتعدد الخصوصيات إلى معترك واحد من أجل إحداث النهوض العام، فالجهد المشترك هو " المجال الحيوي الجامع" الذي:

- ينقل الناس من "الخاص الضيق" إلى "العام الرحب"، بغير تناقض بين الخاص والعام من جهة، ومن خلال إبراز الأفضل لدى كل طرف، والتفاعل الإيجابي بين هذا الأفضل وذلك من أجل تحقيق التغيير المطلوب من جهة أخرى.

المواطنة بهذا المعنى هي الحركة الجمعية للناس في إطار الوطن الواحد نحو التغيير من خلال العمل المشترك من أجل التقدم. إنها "العملية" Process التي يتم من خلالها تفعيل المركب الحضاري/ المجتمعي العام بتنويعاته.

ويؤدي غياب المواطنة إلي إرتداد كل عنصر داخل هذا المركب إلى دائرة حركته "الخاصة الضيقة": العزوة والقبيلة والعشيرة والطائفة، لأن "العام الرحب" أو الوعاء الأوسع: الوطن، فيه ما يعوق ممارسة المواطنة.

(٢)
حال المواطنة في الإعلام



السيد يسين*

يصعب الحديث عن الإعلام دون أن ننسبه إلى نظام سياسي معين، حيث أن كل نظام سياسي يفرز إعلامه الخاص، وعلاقته الخاصة بمواطنيه. من هذا المنطلق يمكن أن نرصد ثلاثة أنوع من النظم السياسية في علاقتها بالإعلام: الشمولية، السلطوية، الليبرالية.

النظام الشمولي هو الذي يحكم فيه حزب وحيد، ومثال ذلك الاتحاد السوفيتي. في هذا النظام لا صوت يعلو على صوت الحزب، ولا توجد حرية للصحافة. فقد أصدر الزعيم السوفيتي لينين، علي

---

* مفكر، مستشار مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بجريدة الأهرام (مداخلة شفهية).

سبيل المثال مرسوم مصادرة الملكية الفردية، ومرسوم مصادرة حرية الصحافة، وهو "إجراء مؤقت" استمر لمدة ٧٠ عاما. ولم يعط هذا النظام للإعلام الفرصة المناسبة لكي يعبر عن مشكلات المواطنين وهمومهم.

ومن أبرز سماته وجود إعلام مزيف يتحدث عن الإنجازات، ويمنع النقد، ويغطي علي السلبيات، ويعطى مساحة للنفاق وتمجيد الرؤساء.

النظام الثانى هو السلطوي، ويُعد نظاماً وسطاً بين الشمولية والليبرالية. ورغم الإعتراف بوجود مساحة ما من الحرية في هذا النظام إلا أنه لا يسمح بانتقاد النظام السياسي بشكل علنى. الوعي فيه محاصر، ومثال علي ذلك مصر في عهد الرئيس الراحل جمال عبد الناصر.

أما النظام الليبرالي، النوع الثالث من الأنظمة السياسية، فهو يسمح بحرية الرأى والتعبير وحرية تكوين الأحزاب. وقد يوجد ذلك في بعض الأحيان نظريا دون أن يكون له وجود علي المستوي العملي. إذ يمكن للدولة الليبرالية أن تخلق "وعيا زائفا" بشرعيتها

لدى المواطنين. ومن أبرز الأمثلة علي ذلك الولايات المتحدة بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر عام ٢٠٠١م، حيث أعتبر أي معارض لحرب بوش ضد الإرهاب "غير وطني"، كما تم رفض نشر بعض الكتب مثل كتاب "حروب دائمة من أجل سلام دائم"، والذي يلخص شعار الإمبراطورية الأمريكية.

إذا نظرنا إلي المجتمع المصري، فهو لا يزال سلطويا يمر بتحول ديمقراطى يتمثل في الإنتقال من السلطوية إلى الليبرالية. وقد شهد المجتمع منذ دستور عام ١٩٢٣م وحتى عام ١٩٥٢م مرحلة ليبرالية منقوصة بحكم وجود الاستعمار الإنجليزى، وتآمر وخيانة القصر ضد حزب الوفد الذي لم يحكم سوي ثماني سنوات.

ومن المهم الإشارة إلى الفترة ما بين ١٩٥٠-١٩٥٢م ، وهى الفترة التى شهدت إرهاصات انهيار النظام القديم، تولد الإحساس العام بأن مصر في حاجة إلى مشروع وطني جديد، وظهرت كتابات جديدة في هذا الإطار، نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر كتاب "العدالة الاجتماعية في الإسلام" للكاتب سيد قطب، وهو بمثابة قراءة يسارية للإسلام، وكتاب "من هنا نبدأ" للكاتب الإسلامي خالد محمد خالد، وهو بمثابة قراءة ليبرالية للإسلام. ونتيجة لهذه الكتابات

وغيرها، تبلور مشروع وطني، تلقفه في ذلك الوقت الضباط الأحرار، ولم تكن هناك خطوة قام بها الضباط الأحرار (كتأميم قناة السويس وتكوين جيش قوي على سبيل المثال) إلا ولها أساس في هذا المشروع الوطني، لكن الثورة نفذت المشروع على طريقتها الخاصة.

يواجه المجتمع الآن مشكلات عديدة، ولا تتوفر الإرادة اللازمة لمواجهة هذه المشكلات بشكل حاسم. ورغم أن مصر تعيش مرحلة ليبرالية - على الورق - إلا أنه من الملاحظ أن الرئيس غالباً ما يتدخل فى كل كبيرة وصغيرة، بل وفى بعض الأحيان تنتظر مؤسسات أخرى تدخله رغم أنه بقرار منها يمكن أن ينتهى الموضوع ببساطة، لكنها إعتادت على ذلك، مما يظهر الدولة فى شخص الرئيس، وفي كل قرار ينتظر الجميع تدخل الرئيس، وكأن مؤسسات الدولة فى أجازة.

ومن ناحية أخري فقد إستقالت الدولة من وظائفها التنموية، وهو أمر له عواقبه الوخيمة، حيث ترك كل من حرية السوق والتراكم الرأسمالي ملايين الناس في فقر مدقع، علاوة على هبوط طبقات

عديدة إلى خط الفقر، كما أن حرية السوق مذهب ثبت فساده عالميا، خاصة بعد الأزمة الاقتصادية العالمية الأخيرة التي أظهرت التناقض الجوهري الكامن في الرأسمالية. وقد عبر عن هذا التناقض المفكر الاقتصادي الشهير "شومبيتر" في كتاب له صدر عام ١٩٦٣م، بالقول: "إن الرأسمالية تعاني من تناقض رئيس يتمثل في جماعية الإنتاج وفردية الاستحواذ على الفائض".

وقد تحول المشهد في مصر إلي "منتجعات هنا وعشوائيات هناك"، فقد إجتاح مصر هوس استهلاكي مستورد من الرأسمالية. وتواجه المجتمع المصري في الوقت الراهن مشكلة سيكون لها تداعيات خطيرة فى الفترة المقبلة هى الفقر المدقع لقطاع كبير من المواطنين، والثراء الفاحش لقطاع أقل من المواطنين. وظهر مع ذلك نوع جديد من الاستهلاك العشوائي وإعلانات غريبة لا يعرف أحد الفئة المستهدفة لها، نسمع إعلانا عن شخص وجد حلا لمشكلة حمام سباحة فى منزله، وإعلانا آخرا حول إنهاء معاناة البحث عن شقة بعد توفير عدد كبير من الوحدات تبدا أسعارها بـ ٨٠٠ ألف جنيه وحتى مليوني جنيه!. والأغرب أن تجد إعلانات عديدة تدعو المواطنين لممارسة رياضة الجولف، رغم أن غالبية المصريين لا

يعلمون شيئاً عنها، ومن الطبيعي أن تكون نتيجة مثل هذه العشوائية والفوضى إنفاق مليارات الجنيهات على التليفون المحمول، فى الوقت الذى وصلت فيه نسبة الأمية لمعدلات خطيرة.

ومثال واضح على حالة الفوضى استخدام العديد من المفاهيم فى غير موضعها، ومن أبرزها المواطنة، والتى ظهرت فعلياً فى دستور ١٩٢٣م ومع ذلك هناك رؤى متعددة ومتناقضة داخل المجتمع المصري، فهناك- علي سبيل المثال- رؤية دينية منغلقة على الذات ترفض الآخر الذى لم تختبره وتنظر إليه بدونية، ولا تتسامح معه، وهو ما أدى إلى خلق مناخ ثقافى منغلق.

ولا يمكن فى ظل حالة التراجع للدولة ومؤسساتها إعفاء الدولة من غياب المواطنة، إذ أن هناك أعرافا بيروقراطية راسخة تمنع تحقيق المواطنة، فحتى الآن لا يوجد رئيس جامعة أو عميد كلية قبطي، ومؤخراً ظهر المحافظ القبطى. ويساعد على حالة التوتر وجود إعلام ديني متحيز، يقابله إعلام حكومى يعمل على إغفال حوادث العنف الديني، ولا ينشر أى أخبار عن التوترات الدينية التى انتشرت في الفترة الأخيرة، فى حين تستخدم الصحف الخاصة هذه

الأحداث لزيادة مبيعاتها، وتستغل حالة الفراغ الموجودة فى الوسط الصحفى. أي أن هناك تضخيما للأحداث من ناحية، وتجاهل تام لها من ناحية أخري. هذه المشكلات لن تنتهى ما لم يتم الوصول إلى إعلام مسئول يعي قضايا المجتمع ويناقشها بعمق وبتحليل نقدى جاد.

(٣)

الإعلام والتغيير: نصائح للإعلاميين



الدكتور علي الدين هلال*

الإعلام أداة أساسية فى تنمية أى مجتمع، ويقع علي عاتقه عبء كبير فى تحقيق التنمية المنشودة.

هناك عدد من الملاحظات على إعلام اليوم. هناك الإعلام الجماهيري الذي يخاطب الجماهير العريضة، وهناك الإعلام الفئوي الذي يسعي إلى التعبير عن مصالح فئات بعينها، وهناك ثورة

---

* مفكر، أمين الإعلام بالحزب الوطني الديمقراطي (مداخلة شفهية).

المعلومات والتى جعلت شبكة الانترنت وسائل إعلامية لشرائح مختلفة، وهناك "اليوتيوب" الذى يمكن من خلاله بث مواد فيديو من موقع الأحداث علي نحو يجعله أسرع من أي وسيلة إعلامية أخري. وهناك "الفيس بوك" وما يحمله من علاقات متشعبة تجعل جميع أعضائه على صلة بعضهم بعضا، بالإضافة إلى أن المتلقى لم يعد ثابتاً بل متغيراً. ومع تنوع مصادر الإعلام أصبح لديه القدرة على الانتقاء واختيار الأفضل.

ومن المتعارف عليه أن رسالة الإعلامى هى التعبير عن الواقع والمساعدة علي التغيير. وفى ظل التطور الهائل فى ثورة المعلومات بات على الإعلامى أن يكون ملماً بهذه التطورات حتي يكون في مقدوره المشاركة فى التغيير، وإلا يصبح هامشياً وغير فعال. ويتطلب التعبير عن مشكلات المواطن الأمانة والدقة والحياد حتى يصبح الإعلام معبراً عن الجماهير ووسيلتهم الأساسية فى التغيير. والتنمية تبدأ من خلال تغيير الواقع. ويحدث تغيير الواقع من خلال تغيير السلوكيات للأفضل. من هنا فإن على الإعلام مسئولية كبري فى نشر القيم الإيجابية، والحفاظ على رصانة الكلمة وقوتها فى التعبير عن هموم الجماهير. وإذا كان يعيب على أى مجتمع الأخذ

بالشكل على حساب المضمون، فإن علي الإعلام التفرقة بين الشكل والمضمون، وأن ينحاز للمضمون، وأن يلهب حماس الجماهير لتحقيق التغيير المنشود.

والإعلام عليه دور كبير فى التغيير بشرط الحفاظ على بعض القواعد منها:

- الثقة فى النفس، لأن فاقد الشيء لا يعطيه، والإعلامى الذى لا يثق فى نفسه وقدراته لن يستطيع إقناع الآخرين بالتغيير، والمجتمع الذى لا يثق فى قدراته لن يحقق أى تغيير.
- الإستقرار على الأهداف الممكنة والقابلة للتحقق، فليس مهما وضع أحلام عملاقة قد لا تري النور، وإنما المهم هو وضع أحلام قابلة للتحقيق حتى يتم الإستفادة من تحقيقها على أرض الواقع فى وضع أهداف أخرى، وهكذا.
- توعية المواطنين بسبل الوصول إلي الأفضل. فمن حق كل مواطن تعليم أفضل، ومستوى معيشي أفضل، وخدمات صحية أفضل، إلخ.

❖ ربط التغيير بالمصلحة، والتأكيد على أن مشاركة المواطن فى التغيير ستعود عليه بالنفع من خلال حصوله على خدمات أفضل. والعكس صحيح، فإن عدم مشاركته ستعود عليه بالسلب. فعلى سبيل المثال يمكن تحفيز الأسرة التى تنجب طفلين فقط بتوفير تعليم متميز لأبنائها بالمجان، ومستوى متميز من الخدمات الصحية والثقافية والاجتماعية. هنا لن يتم معاقبة الأسر التى يزيد عدد أطفالها عن اثنين، ولكن سيتم تشجيع الأسرة التي تنجب طفلين من خلال الحوافز والتشجيع وربط التغيير بالمصلحة.

❖ يجب علي الإعلامى أن يسعي إلي عبور المستقبل بثقة وشجاعة ومواجهة أى أفكار تعود بالمجتمع للخلف، فعلى سبيل المثال فى فترة الستينيات من القرن العشرين كان الناتج القومى لمصر أكبر من الناتج القومى للهند، ولكن الآن إنقلبت الصورة. والمرأة المصرية التى وصلت لمكانة كبيرة من قبل لم تعد في نفس المكانة الآن. إذ أن تمثيل المرأة المصرية في البرلمان أقل بكثير من دول المنطقة وليس علي مستوي دول العالم فحسب. فإذا نظرنا إلي دول

مثل سوريا، ولبنان، والكويت، والبحرين والسودان سنجدها سبقت مصر فى تدعيم مشاركة المرأة فى الانتخابات، وهو ما يتطلب دعم أكبر للمرأة المصرية فى الفترة المقبلة.

❖ أهمية ترسيخ قيم المساواة وقبول الآخر، وأن تظل المواطنة هى الرابط الحقيقي بين كل فئات المجتمع دون تفرقة بين فئة وآخرى بسبب الجنس أو النوع أو المعتقد، وإذا كان حصر المواطنة فى العلاقات الاسلامية المسيحية أمراً خطأ وخطيراً مع الإعتراف الكامل بوجود توترات دينية، فعلي الإعلام دور أساسي فى دعم المساواة بين كل المصريين.

(٤)

بين إعلام "المكايدات" وإعلام "المواطنة"



سعد هجرس*

يعاني الخطاب الإعلامي المصري بوضعه الحالي من حالة إرتباك شديدة في تناوله لقضايا عديدة، ويفتقد البوصلة والاتجاه، ويهيمن عليه غياب الرؤية المستقبلية، ولا توجد إجابات واضحة ومحددة على تساؤلات من قبيل ما هي هوية مصر؟.. هل هي دولة وطنية مصرية أم عربية أم إسلامية أم شرق أوسطية؟.... من هم أعداء مصر؟ الإسرائيليون أم حزب الله أم حماس؟... وهل نعيش في

* كاتب صحفي، مدير تحرير "العالم اليوم" (مداخلة شفهية).

دولة مدنية حديثة أم دولة دينية بالمعنى الحرفي للكلمة؟ هل نعرف من سيخلف الرئيس مبارك؟. الإجابات عن هذه الأسئلة إما غائبة أو غائمة، وهو ما يؤكد فقدان اليقين على المستويات الكبرى، فالنغمة السائدة في الإعلام هي "مكايدات أو مناكفات" بين الأقلام المختلفة، وانتهاك شديد لقيم المواطنة.

فعلى سبيل المثال تسبب برنامج يذاع على قناة فضائية فى استهداف أهالى إحدى قري سوهاج البهائيين فى هذه القرية، ولو كان الإعلام لديه مسئولية اجتماعية، ولا يبحث عن السبق والإثارة ما كانت هذه القرية شهدت أى شيء، ولكن المؤسف فى إعلام الحاضر هو البحث عن شهوة السبق حتى ولو كان هذا على حساب الأمن الاجتماعى. مثال آخر الحملة الإعلامية القومية ضد حزب الله وحسن نصر الله. ورغم رفضي التام لسلوك حزب الله ورجاله، إلا أنه لا ينبغى بأى حال من الأحوال أن يكون المقابل هو الرد المستفز على صفحات الصحف القومية، وكأن المجتمع انتهى من حل كل مشكلاته، وتفرغ للتعليق على قضايا المنطقة، وتحليلها، وتقديم حلول لها.

هناك عدة أسباب وراء تراجع المجتمع المصري بصفة عامة، والإعلام بشكل خاص منها غياب وجود قانون يكفل حرية تداول المعلومات مثلما هو معمول به فى الغرب والدول المتقدمة التى تحترم حق شعبها فى المعرفة، وعلى الرغم من وجود أكثر من ١٤٠ دولة في العالم لديها قانون ينظم نشر المعلومات والوثائق المهمة، إلا أنه فى مصر مازال الوقت مبكراً للحديث عن إقرار قانون بهذا الشأن. بدون هذا القانون سيظل المجال خصباً لإنتشار الشائعات. وأبرز مثال على ذلك هو تصريحات المسئولين في السابق بأن مصر لن تتأثر بالأزمة الإقتصادية العالمية، والآن يحذر المسئولون الحكوميون من تأثير هذه الأزمة على المجتمع المصري خلال السنوات المقبلة.

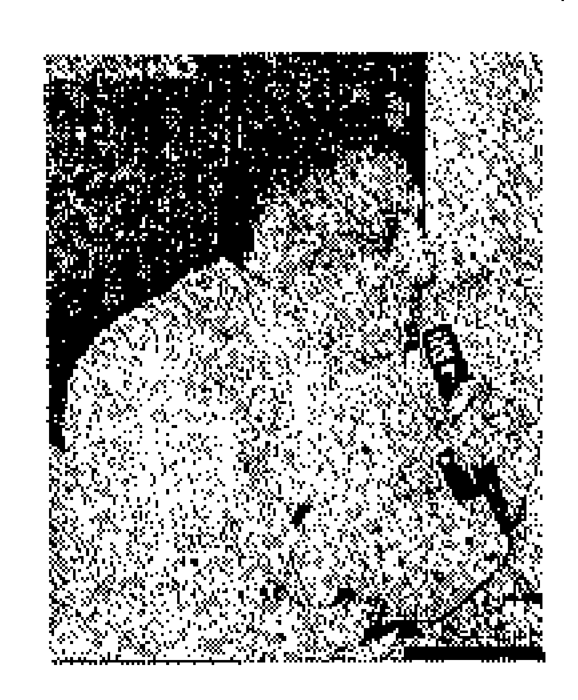
ومن الأمور الملحوظة أيضاً غياب حرية إصدار الصحف، وبالرغم من وجود عدد كبير من الصحف، فإن هذه الحرية شكلية، ويمكن سحبها في أي لحظة، خاصة أنه ما زالت هناك تشريعات بالية تقيد حرية الإعلام والصحافة، وقوانين تجيز حبس الصحفيين فى قضايا النشر، بالإضافة إلى عدم تفعيل ميثاق الشرف الصحفي.

من المهم خلال الفترة المقبلة القيام بمبادرتين مهمتين:

الأولي إصدار قانون يُجرم التمييز بين المواطنين، ويتضمن بنود أساسية منها معاقبة الموظف الحكومي الذي يمارس التمييز ضد المواطنين على أساس ديني من خلال العزل من منصبه أو السجن.

والثانية إلغاء الخط الهمايوني الذي يعرقل بناء وترميم الكنائس، والإسراع بإصدار قانون موحد لبناء دور العبادة.

(٥)
خبرة موقع إسلامي في تغطية التوترات الدينية



هشام جعفر*

"إسلام أون لاين" من المواقع العامة، لكنه يهتم بالمواطنة ويعمل على نشر مقالات دورية لدعم الحوار وقبول الآخر. وإنطلاقا من خبرة الموقع في التعامل مع العلاقات الإسلامية المسيحية في مصر، في ظل بيئة تتسم بالإحتقان الشديد على المستوى الثقافي والاجتماعي

---

* باحث وكاتب، رئيس تحرير الموقع العربي "إسلام أون لاين" (مداخلة شفهية).

والاقتصادي، يمكن القول بأن مصر تفتقد لإعلام مسئول يبحث عما يمكن أن يطلق عليه "صالح الوطن العام".

وهناك مجموعة من المحددات والمبادئ التي تحكم تغطية "إسلام أون لاين" للتوترات الدينية التي تحدث بين الطرفين، يتمثل أهمها في:

١- توفير معلومات تفسر الحدث في سياقاته، ففي أحيان كثيرة يتم تصوير الحوادث التي تحدث بين الطرفين بإعتبارها إسلاما ضد مسيحية أو مسيحيين ضد مسلمين أو العكس، في حين أن الأمر قد يكون له أبعاد اقتصادية وثقافية ومجتمعية، ولا علاقة له بالدين.

٢- محاصرة الأصوات الراديكالية والمتطرفة على الجانبين، دون استبعاد هذه الأصوات أو إقصائها لأنها جزء من الظاهرة، ولكن عبر استدعاء الأصوات المعتدلة من الطرفين. مثال على ذلك تغطية الموقع لـ "حملة مقاطعة الشركات القبطية"، وتمثلت في تفنيد هذه الحملة بناء علي أراء وحجج صادرة من أصوات إسلامية معتدلة.

٣- عدم التعامل مع المسميات. بوصفها كتلا مصمتة، بمعنى التعامل مع المسلمين علي إنهم كتلة واحدة أو الأقباط كذلك أو الشيعة

أو غيرهم، إذ أن داخل كل جماعة دينية تمايزات عديدة، وهذا من شأنه أيضا ألا يتم التعامل مع المسألة بمنطق الطائفية التي تؤجج الملف؛ فالأقباط يتوزعون على الأحزاب والتيارات السياسية والطبقات الاجتماعية المختلفة.

٤- التأكيد على مبدأ "التعارف" بين الطرفين، من خلال تعريف كل طرف بالطرف الآخر، ومن ثم يسهل إقامة أرضية مشتركة بين الجانبين.

٥- التفرقة بين المسيحية في الغرب والمسيحية في الشرق، لأن الخلط بينهما يُحدث الكثير من المشكلات.

الفصل الثاني

البحث عن إعلام التنمية

(١)
كلمة افتتاحية



الدكتور أحمد درويش*

يُعد الإعلام المحلى من أبرز وسائل الإعلام قريبة الصلة بالمواطنين، ويشكل جزءا كبيرا من وعى المواطنين فى المحافظات والريف، ويقع عليه عبء كبير فى تحقيق التنمية التى تتمنى الحكومة أن تصل إليها، خاصة وأن أى حكومة هدفها خدمة الشعب. يبرز ذلك من خلال الخدمات التى توفرها الحكومة للمواطنين. ويرجع هذا إلى الدخل الذي تحصل عليه الحكومة من المواطنين،

---

* وزير الدولة للتنمية الإدارية (مداخلة شفهية).

وتقوم بتوظيفه بشكل مناسب لخدمة المواطنين. أى أن الحكومة تعمل من أجل الناس، ومن خلال الناس وإلى الناس. وبشكل أبسط تعمل الحكومة على تقديم خدمات معينة للمواطنين نظير رسوم معينة، ثم تقوم بجمع هذه المبالغ وصرفها فى البنية الأساسية التى يحتاجها المجتمع، ومن ثم تعود بالفائدة على المجتمع ككل.

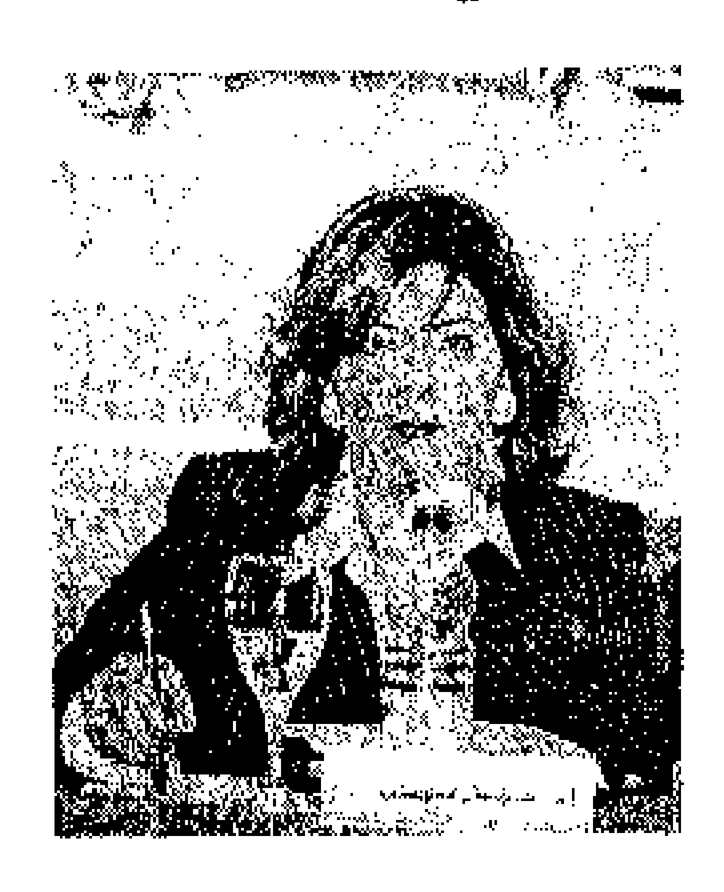
ووزارة التنمية الإدارية على سبيل المثال تعتمد على جمع البيانات عن الأسر المصرية من أجل ترتيب حاجات المواطنين الأساسية وتوفيرها. هناك ١١ مليون أسرة لابد أن يكون لدى الحكومة بيانات كاملة عنها تحدد عدد أطفال كل أسرة، والمراحل التعليمية التى يمر بها الأولاد، ومستوى دخل هذه الأسر، وغيرها من المعلومات والأرقام التى يجري الإفادة منها في وضع خطط وبرامج عمل للحكومة، وفى حالة عدم وجود بيانات كافية عن هذه الأسر تصعب المهمة على الحكومة.

هناك يقين لدي وزارة التنمية الإدارية بأهمية الاستثمار فى البشر. يبرز ذلك من خلال تخصيص ٥٠٠ مليون جنيه لتطوير

المؤسسات الحكومية والموظفين العاملين بها، والإرتقاء بالخدمة المقدمة، وهو ما ينعكس إيجابياً على المواطنين بعد ذلك.

ومثلما تعمل الحكومة جاهدة على توخى الحذر فى المعلومات التى تتوصل إليها، وتعمل على التأكد منها عبر العمل الذي يجمع عدة وزارات مع بعضها البعض، على الإعلام أيضاً توخى الحذر فى نشر أى معلومات أو أرقام تتعلق بالمواطنين، إذ يتسبب نشر معلومة أو رقم غير دقيق فى مشكلة يصعب حلها. وبالتالى لابد من التعبير بدقة عن القضية المطلوب تناولها، والقاريء اليوم لديه فطنة وذكاء ملحوظ، ويستطيع أن يفرق بين الصحف التى تحترم عقليته، والصحف التى تتلاعب بعقليته، ولديه القدرة على الفرز، وأصبح يتابع القنوات الفضائية والأرضية التى تعبر عنه، وعن مشكلاته، ولم يعد يقتنع بالقنوات التى تزيف الواقع أو تتخذ من الإثارة أسلوبا للترويج لها.

(٢)
حال الإعلام المحلي



الدكتورة حنان يوسف*

تهتم الدولة بالإعلام المحلى بشكل ملحوظ فى الفترة الأخيرة، وتطمح في الوصول إلى المستوى اللائق به خاصة وأن الإعلام المحلى يحمل رسالة قومية ووطنية، ويقع عليه عبء تغيير الصورة الذهنية المأخوذة عن المجتمع، وفى الفترة الأخيرة عملت الدولة على إعادة هيكلة الإعلام المحلى حتى يكون قادراً على المنافسة.

* أستاذ الإعلام بجامعة عين شمس (مداخلة شفهية).

وربما يتصور البعض أن الإعلام المحلى يأتى فى مكانة تالية بعد الإعلام الرئيسي، وهو أمر غير حقيقي. فعلى سبيل المثال تلعب القنوات التليفزيونية الإقليمية دوراً رئيساً فى شتى محافظات الجمهورية عبر نقل مشكلات المواطنين ورصدها، وعرضها على المسئولين. وتقوم القناة الرابعة بالتركيز على منطقة القناة، والقناة الخامسة تركز على مدينة الإسكندرية والساحل الشمالى، والقناة السادسة تركز على الدلتا، والقناة السابعة تركز على منطقة شمال الصعيد، والقناة الثامنة تركز على منطقة جنوب الصعيد، بالإضافة إلى القناة الثالثة التى تركز على القاهرة الكبري. وفي كل هذه المناطق يتم عرض الشكاوى بشكل تفصيلي، علي نحو يختلف تماما عن تناول القناتين الأولى والثانية لها. ويشكل ذلك فرصة للتعبير عن هموم المواطنين، وتسليط الضوء على مشكلاتهم، ودعوة المسئولين لحلها.

وتأكيداً على ما سبق استفاد المرشحون في الانتخابات البرلمانية التى أجريت عام ٢٠٠٥م من القنوات المحلية، سواء فى الدعاية أو في عرض البرامج الانتخابية، أو في الوصول إلى القاعدة المستهدفة، فالمرشح يهمه أن يصل برنامجه الانتخابي إلي كل منزل

ضمن نطاق الدائرة التى رشح نفسه فيها، والمواطن فى الإسكندرية لا يهمه المرشح فى إلمنيا بنفس درجة اهتمامه بالمرشحين فى الإسكندرية، وهكذا، وهو ما يكشف أهمية هذه القنوات المحلية، وأيضاً الصحافة الإقليمية، فالموضوع لا يتوقف على التليفزيون فقط.

وهناك ملاحظات توجه إلى الإعلام المحلى، خاصة القنوات المحلية التليفزيونية، هى الإكتفاء بتسمية هذه القنوات بأرقام للتمييز بينها دون التركيز على اختيار اسم يختص بنطاق المنطقة الجغرافية المستهدفة، هناك القناة الثالثة والرابعة والخامسة، فلماذا لا يحمل كل منها إسما يعكس انتماءً جغرافياً محدداً؟

الولايات المتحدة والتى تعد الدولة الأم فى الإعلام، يظهر فيها الإعلام المحلى فى مكانة متميزة، والإعلام المسيطر على المواطنين هناك هو الإعلام المحلى، ونفس الأمر ينطبق على فرنسا والمانيا، حيث تظهر القنوات المحلية بشكل متميز، كما أن الهند لديها تجربة متميزة فى مواجهة الكثير من مشكلات المجتمع عبر قنواتها المحلية

مثل محاربة الأمية، وهى تجارب ينبغى الإستفادة منها في تطوير قدراتنا الإعلامية.

وعلى المستوى المحلى هناك شخصيات إعلامية عملاقة أثرت في الإعلام المصري، منها عبد المجيد شكرى، والراحل سعد لبيب، والإعلامى الكبير حمدى قنديل، وفهمى عمر رجل الإذاعة المشهور، وغيرهم ممن آثروا العمل الإعلامى المصري وخاصة المحلى، لما له من أهمية فى صنع التنمية التى تنشدها المجتمعات النامية، خاصة وأن الإعلام المحلى لديه ميزة نسبية تتمثل في قدرته على تقييم الرسالة الإعلامية لسهولة الوصول إلى الفئة المستهدفة وقياس طريقة التناول والمعالجة وكيفية تطويرها للأفضل.

فالإعلام المحلى يعمل على توعية المواطنين بقضايا المجتمع، ويدعوهم للمشاركة الفعالة والإيجابية لحل هذه القضايا، وتأثيره على المواطنين فى المحافظات ملحوظ، فعلى سبيل المثال نجح الإعلام المحلى فى محافظة القليوبية فى محاربة السحابة السوداء وشن حملات عديدة لمواجهتها، كذلك فى الغربية تم تنظيم العديد من الحملات من أجل مياه شرب نظيفة، وغيرها من النماذج فى مناطق مختلفة مما يؤكد قوة الإعلام المحلى على التغيير للأفضل، كما

نجحت كل من القناتين السابعة والثامنة فى التعبير عن الصعيد واللهجة الصعيدية والموروثات والتقاليد، وهو أمر فى غاية الأهمية وله انعكاسات كبيرة على نشر هذه الثقافة فى مختلف محافظات الجمهورية، وعدم التصنع بأمور لتجميل الواقع، وإنما المهم هو نقل الواقع بحرفية وتبسيط المعالجة الإعلامية.

وإذا كان الإعلام المحلى يعمل على بث مسلسلات درامية سبق أن بثتها القناتان الأولى والثانية والفضائيات المختلفة فهذا يرجع إلى عدم وجود الإمكانيات المادية اللازمة لإنتاج مثل هذه المسلسلات، وإن كان من الطبيعى أن تعتمد هذه القنوات على إعادة بث مسلسلات درامية سبق بثها على قنوات مختلفة، إلا أنه المهم هو إختيار الدراما المناسبة التى توافق الفئة المتلقية، ونفس الأمر ينطبق على المادة الخبرية، حينما تعتمد هذه القنوات على قناة الأخبار فى نقل أخبار الجمهورية، خاصة وأنه من الصعوبة بمكان ترشيح مذيع من القنوات المحلية أو صحفى من الصحف الإقليمية ليكون مراسلاً فى رئاسة الجمهورية رغم أنه حلم مشروع، ولكن يقتضي الواقع

الإستفادة والشراكة المستمرة بين قطاع القنوات المحلية والقنوات الرئيسية.

ومن المهم خلال الفترة المقبلة الحرص على أن يواكب الإعلام المحلى تحديات العولمة، وأن يكون قادراً على تطوير قدراته باستمرار، وأن تكون لديه القدرة علي تقييم أدائه، والوقوف عند نقاط الضعف لمواجهتها، والإستفادة من نقاط القوة لمضاعفتها.

(٣)
الإعلام المحلي
فاعل في التعبئة للتنمية



أمينة شفيق*

تُعرف عادة التنمية على أنها تلك العملية المتواصلة، والتي تتناول كل مجالات القطاعات الاقتصادية والاجتماعية بناء على إرادة تخطيطية مجتمعية عامة. وعادة ما يتم وصفها بأنها عملية شعبية أكثر منها عملية مالية بمعنى أنها تعتمد على تعبئة البشر وحفز

---

* كاتبة صحفية، عضو المجلس القومي للمرأة (مداخلة مكتوبة).

إرادتهم أكثر من اعتمادها على تعبئة المال الكثير. بالإضافة إلى أن أهم نتائجها هو توسيع الخيارات الحياتية للبشر المتأثرين بها، ونقلهم إلى مرحلة تطور اقتصادية واجتماعية أرقى من تلك التي كانوا عليها قبل بدء العملية التنموية. ودائما ما يتم التأكيد على أن أهم عناصر نجاح التنمية هو ما تحققه من عدالة بين الشرائح والطبقات الاجتماعية المختلفة. وحديثا أضيف لعناصر نجاحها عنصرين كانا غائبين في القديم، هما الحساسية تجاه النوع الاجتماعي، والعمل على أساس مبدأ المواطنة. ولذا عادة ما نؤكد، ثم نركز على التأكيد، أن العدالة في جني ثمار التنمية لابد أن تكون بقدر التضحيات من أجلها. إن لم تتحقق هذه العدالة يصعب تسمية "التنمية" بالتنمية ولكنها تسمى في هذه الحالة الأخيرة. . نموا اقتصاديا.

ولم يكن الاقتصاديون يتحدثون عن "التنمية" كأسلوب تخطيطي لدفع التطور العام للمجتمعات إلا بعد الحرب العالمية الأولى. ثم توالت الكتابات والتجارب المختلفة حول ذلك النوع من التخطيط الذي يساعد علي الإسراع بالنمو المجتمعي بشكل متوازن. وأضافوا إلى فكرة التوازن تفاصيل وعناصر عدة. فلم يعد التوازن أو العدالة تخص الطبقات الاجتماعية أو النوع الاجتماعي فحسب وإنما دخل

فيها العنصر الجغرافي كعنصر حاسم لأن التوزيع العادل للتنمية على أساس المناطق المختلفة من الوطن يساعد على دفع الانسجام الوطني العام ويجعل من المواطنين كتلة إنسانية متجانسة ومتقاربة. والتوزيع الجغرافي هنا يعني الشمال والجنوب، والشرق والغرب، والريف والحضر، والريف الزراعي والريف البدوي. فالتنمية الناجحة هي التي تستوعب المجموعات أو القطاعات أو المناطق ولا تقصيها.

توزيع ثمار التنمية يكون بقدر التضحية من أجلها. هذا هو المبدأ. أما التفاصيل فتكمن في تحديد هوية المضحين ومواقعهم الاجتماعية وقدر تضحياتهم ثم تحديد نصيبهم من الثمار الناضجة للتنمية. في النهاية لابد من التعامل مع الجميع على أساس المساواة الكاملة ليس فقط في التضحية من أجل التنمية، وإنما في تحقيق المساواة عند مرحلة توزيع الثمار.

وإذا ما تعقل الإنسان هذا المبدأ فسوف يجده منطقيا للغاية.

فلا يُعقل أن يدفع الريف الزراعي فائضه الاقتصادي لبناء المشاريع الصناعية المجتمعية ثم لا يحصل على الخدمات الإنسانية

الحياتية العادية كالعلاج والتعليم ومياه الشرب النقية وشبكة صرف صحي كاملة، ثم فرص العمل المتنوعة التي تساعده على استمرار الحياة. وهكذا فالمناطق الجغرافية المختلفة، بكل أرضها وبشرها واقتصادها، لابد أن تحصل من العمل التنموي قدر ما تقدم له. من هنا يمكن فهم تلك النداءات التي تعالت بدءا من العقد التسعيني من القرن الماضي (عندما تصاعدت أعمال العنف والإرهاب) والتي طالبت بالتوزيع العادل لثمار التنمية ومشروعاتها على أساس جغرافي سليم. دارت الكتابات حول نتائج إهمال منطقه الصعيد حتى باتت أوكارا للتخلف الذي ولد كل هذه الأحداث الدامية.

وقد تجلت مظاهر هذا الإهمال في استمرار الشريان البري الوحيد الرابط بين القاهرة وكل محافظات صعيد مصر هو ذلك الطريق الزراعي الضيق الموازي لنهر النيل.

وربما نكون جميعا قد تنبهنا إلى الخلل التنموي الذي أحدثناه قبلا، فاتجهنا إلى صعيد مصر مرة أخرى محاولين إصلاح أخطاء الماضي.

وإذا كانت التنمية كما ذكرنا تعتمد في الأساس على الإرادة البشرية لكل مجتمع، فإن هؤلاء البشر يحتاجون لما نسميه "العلم بالشئ والتيقن منه". هنا يلعب الإعلام المحلي دوره المهم في تعبئة أبناء المجتمع المحلي بحقيقة التنمية ودورهم فيها، تخطيطا ومتابعة، ومراحل تنفيذها ثم يتعرفون ويتيقنون من تلك الثمار التي يتحصلون عليها بعد إنجاز مراحل التنمية هذه. وقد تكون هذه الإنجازات عامة، وقد تكون خاصة. قد تكون في شكل مستشفى عام وقد تكون في فرص عمل داخل هذا المستشفى. قد تكون مدرسة، وقد تكون محطة لتنقية المياه.

هنا يصبح الإعلام المحلي أداة في يد كل من المواطن والمخطط والمنفذ. يتابع الجميع خطوات العمل إلى مراحل الانتهاء منه. يتابعون السلبيات التي تظهر في العمل مما يدفع المنفذين على إصلاحها. فالمتابعة هنا تعني المعرفة والملاحظة والنقد والتقويم.

ويأتي أوضح نموذج لذلك خلال الستينيات من القرن العشرين. لقد لعب الإعلام المركزي دورا هائلا إبان فترة بناء السد العالي، ليس فقط لأنه سجل احتفالات أول تفجير يدشن بدء العمل أو لأنه

سجل احتفالات مراحل الافتتاح، وإنما لأنه كان يمد القارئ والمتفرج والمستمع بتفاصيل مراحل هذا المشروع الضخم الذي ضحى من أجله الناس ثم بداءوا ينتظرون جني ثماره العامة سويا.

في هذه الفترة لم تكن مصر تمتلك إعلاما محليا لذلك لم تتح الفرصة أمام المتفرجين أو المستمعين المحليين للمتابعة اليومية التي كان يستحقها هذا المشروع. كانت المتابعة الوحيدة تتحقق مما كان يتلقاه القارئ من صحف القاهرة.

وإذا كان للإعلام المحلي دوره في متابعة التنمية وإعلام الناس بخطواتها وبثمارها وبتوزيعها العادل فإن دوره الفاعل يكون في عرض مشاكل البشر المحليين بشفافية بحيث يأخذها المخطط بعين الاعتبار عند وضعه لخطة تنموية تالية. والإعلام المحلي هو المالك الحقيقي لهذه الإمكانيات لأنه عادة ما يكون ابن الإقليم، والناشئ فيه، والعالم بثقافته المحلية وبعاداته وتقاليده المتوارثة والعارف بخباياه التي قد لا يصل إليها الإعلامي القادم من المركز. وهي ميزة ينفرد بها الإعلامي المحلي والتي يمكنه الاستفادة منها في موقعه، سواء كان يعمل في جريدة أو إذاعة أو تليفزيون أو حتى من العاملين في الإعلام المباشر كمراكز النيل وقصور الثقافة.

وإذا كان للإعلام المحلي دوره في إنجاح العمل التنموي فإنه في النهاية يستفيد هو الآخر من جني ثمارها. فكلما مُحيت أمية البشر المحليين كلما زادت فرص بيع الصحف وبالتالي قراءتها. وكلما زادت وتنوعت فرص العمل، كلما بات في قدرة الناس شراء الصحف وأجهزة الراديو والتليفزيون.

صفوة القول إن العلاقة بين الإعلام المحلي والتنمية هي علاقة أخذ وعطاء. يساعد الإعلام المحلي على إنجاح التنمية فتساعده التنمية على الانتشار.

(٤)

الإعلام المحلي..تحديات ومقترحات



الدكتور عمرو الشوبكي.*

لاشك فى أن الإعلام المحلى يلعب دوراً مهماً فى عملية التنمية، ويعلق عليه المواطن أمالاً كبيرة في تحقيق التنمية الشاملة التى يتمناها. ومع ذلك يواجه الإعلام المحلى، وخاصة القنوات المحلية والصحف الإقليمية بعض المشكلات التى تحد من دوره، وتقف حجر عثرة أمام تحقيق التنمية الشاملة.

---

* كاتب وباحث، خبير بمركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بجريدة الأهرام (مداخلة شفهية).

من هذه المشكلات ضعف الإهتمام بمشكلات الواقع، وتراجع القدرة علي نقلها بحيادية تامة للمواطنين، وسوء الإدارة وانتشار الفساد. يضاف إلي ذلك غياب الرؤية، وعدم وضوح الأهداف، وإنعزال الإعلام المحلي، واقتصاره علي عرض مشكلات شديدة المحلية أكثر من كونها وطنية عامة. وفي هذا السياق، فإن المفاهيم الحديثة لا تجد مساحة تعبير لدي وسائل الإعلام المحلية، فمثلا لم يستطع الإعلام المحلي، مقروءاً أو مسموعاً أو مرئياً، أن يشارك بفاعلية في السجال حول قضايا الديمقراطية، والمواطنة، وحقوق الإنسان، رغم أن هذه القضايا غير منبتة الصلة عن قضايا التنمية الشاملة، بل علي العكس تكاد تشغل بؤرة الإهتمام في أي فكر تنموي حديث.

وإذا نظرنا إلي مفردات الإعلام المحلي، وإستمعنا إلي الشكاوي الصادرة من العاملين في وسائل الإعلام المحلي من صحف وقنوات تليفزيونية وإذاعية، سوف نجد أنها متشابهة، وتتلخص في تراجع الإهتمام بالإعلام المحلي، وتردى أوضاع العاملين به، وتراجع مستوي جودة العمل المهنى. ومن الملاحظ أنه رغم هذه التحديات

والإشكاليات، فإن الواقع يشير إلي أن الإعلام المحلي يمتلك مواهب وكفاءات، والعاملون به يؤدون دورهم في ظل ظروف عمل قاسية تتمثل في ضآلة الإمكانيات، وغياب المؤسسية، وضعف الحافز المادي.

في ضوء ما سبق، وإيمانا بأهمية الإعلام المحلي في تعميق مفاهيم المواطنة وحقوق الإنسان والتنمية في الدولة الحديثة، يمكن طرح عدد من المقترحات بشأن تطوير وسائل الإعلام المحلي أهمها: ضرورة التعامل مع الإعلام المحلي بشكل مختلف، من حيث تفعيل هذه القنوات المحلية، وإدارتها بشكل مؤسسى، وهو ما يستدعي تغيير النظرة إليها من مجرد كونها مؤسسات حكومية تدار بأصابع البيروقراطية المصرية، وتحكمها عقلية "الموظفين" إلي مؤسسات إعلامية تدار بشكل إحترافي، تركز في نهاية الأمر علي جودة المنتج، وتنتقي أفضل العناصر البشرية، وتوفر لها الإمكانات والحوافز اللازمة، وتعمل علي جذب شرائح مختلفة من المشاهدين، وأن تكون لديها رؤية أكثر رحابة بحيث تكف عن الإغراق فى المحليات بشكل يبعد المشاهد أو القارئ أو المستمع عنها. بالطبع لا يمكن أن نطالب بأن تكون القنوات التليفزيونية المحلية- علي سبيل

المثال- نسخة من القناتين الأولى والثانية. ولكن ما نطالب به هو أن تكون لديها خصوصيتها، وذاتيتها، وقدرتها علي الإبتكار في التعبير عن القضايا والمشكلات المحلية دون أن تفقد الإرتباط بالقضايا الوطنية الشاملة. باختصار أن تدخل وسائل الإعلام المحلي المنافسة، وهو ما يؤدي إلي إنضاجها، وتطوير آليات العمل بها.

إذا كان ذلك ينطبق علي الإعلام المرئي المحلي بدرجة كبيرة، فإن الإعلام المكتوب علي الصعيد المحلي يواجه تحديات أخري، وإن كانت غير مختلفة كثيرا عما تواجهه القنوات التليفزيونية المحلية.

الصحافة المحلية تعتمد بشكل أساسي علي "رجل الأعمال" ممول الصحيفة. وهذه إشكالية بنيوية تعترض مسارها، لأنها في النهاية تحول الصحيفة إلي منبر لخدمة مشروعات رجل الأعمال سواء كانت اقتصادية أو سياسية. لا غرو في هذا، ولكن المشكلة الأساسية أن سريان هذا النمط في إصدار الصحف المحلية أو ما يطلق عليها أحيانا الصحف الإقليمية يحد من قدرة هذه المطبوعات علي التعبير عن هموم المواطنين، والسعي إلي حل مشكلاتهم الأساسية.

ومن التحديات أيضا شعور الصحفيين في الصحف المحلية بأنهم فى مرتبة أقل أو في درجة ثانية مقارنة بالصحفيين في القاهرة عامة، وفي الصحف القومية خاصة. هذه إشكالية في غاية الخطورة لأنها تقتل العديد من المواهب والكفاءات. من هنا فمن الضروري التعامل مع هذه الكفاءات بشكل أكثر تطوراً، وأن يتم التعامل مع هؤلاء الصحفيين بإعتبارهم نواة نخبة متميزة من الصحفيين فى المستقبل، ومنحهم الفرصة للتعبير عن قضايا المجتمع، وهو ما ينعكس إيجابا على مستقبل الوطن، ويساعد علي إدارة حوار ناضج حول القضايا الأساسية التي يواجهها.

وما يبعث علي الأمل فى المستقبل هو توسع منظمات المجتمع المدني في تقديم برامج تدريبية للإعلاميين المحليين، وهى خطوة مهمة بلاشك تسهم في نقل الخبرات والمعارف في مجال بناء القدرات المهنية، ورفع الوعى والاهتمام بالكفاءات وتطويرها من القاهرة إلي كافة المحافظات. إذا إستمر هذا التواصل، فمن المتوقع أن يؤدي مستقبلا إلي الإرتقاء بجودة العمل المهنى فى وسائل الإعلام المحلي المتنوعة. وبالتالى ينبغي دعم هذه التجربة، خاصة وإنه سيكون لها العديد من النتائج الإيجابية على مستقبل هذا الوطن.

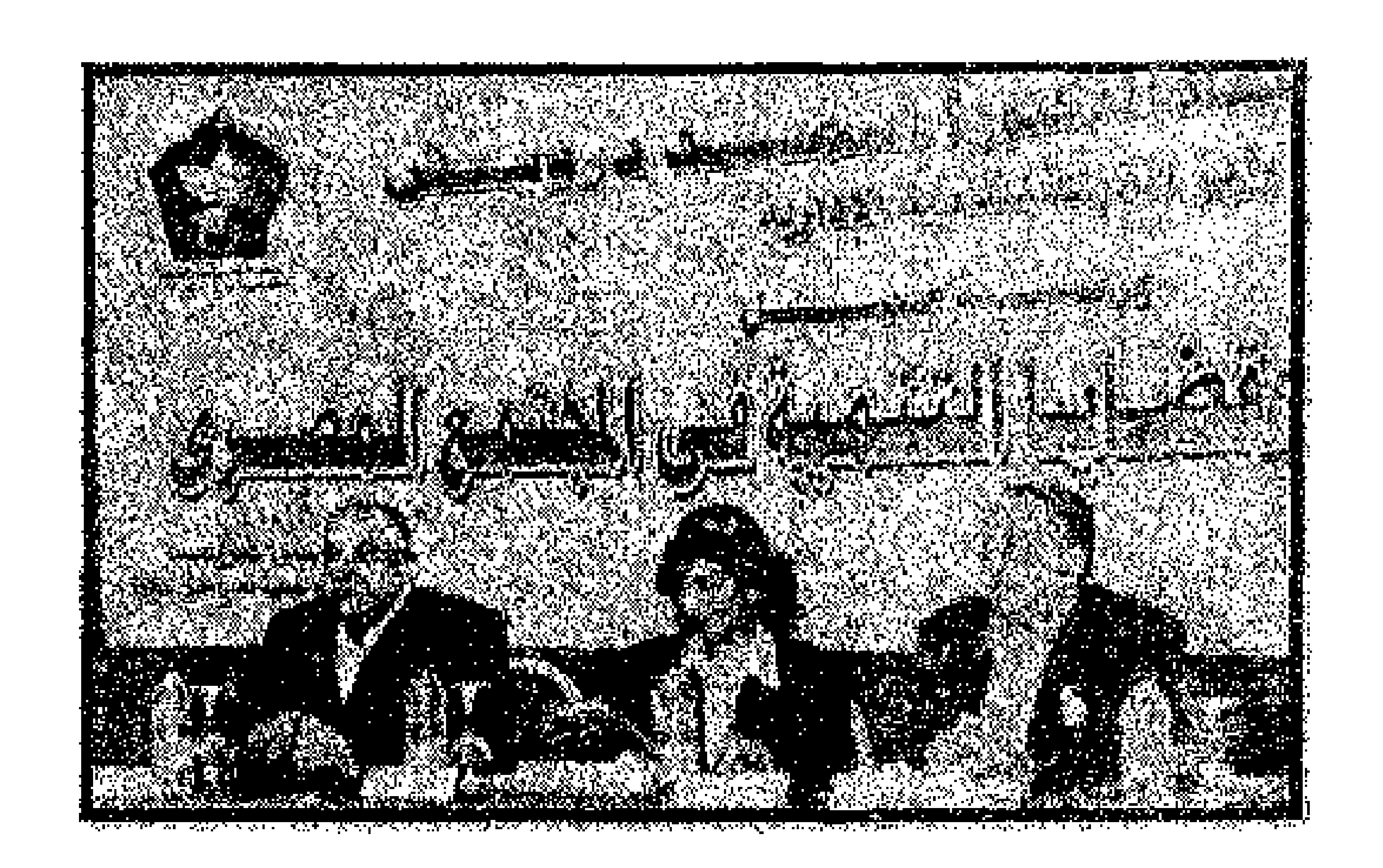
لقطات مصورة والأرشيف الصحفي



الدكتور أحمد درويش أثناء افتتاح ورشة العمل الثانية وإلى جـواره
هاني عزيز الأمين العام لجمعية "محبي مصر السلام" وسامح فوزي



المشاركون في ورشة العمل الثانية



د. حنان يوسف وسمير مرقس في ورشة العمل الثانية



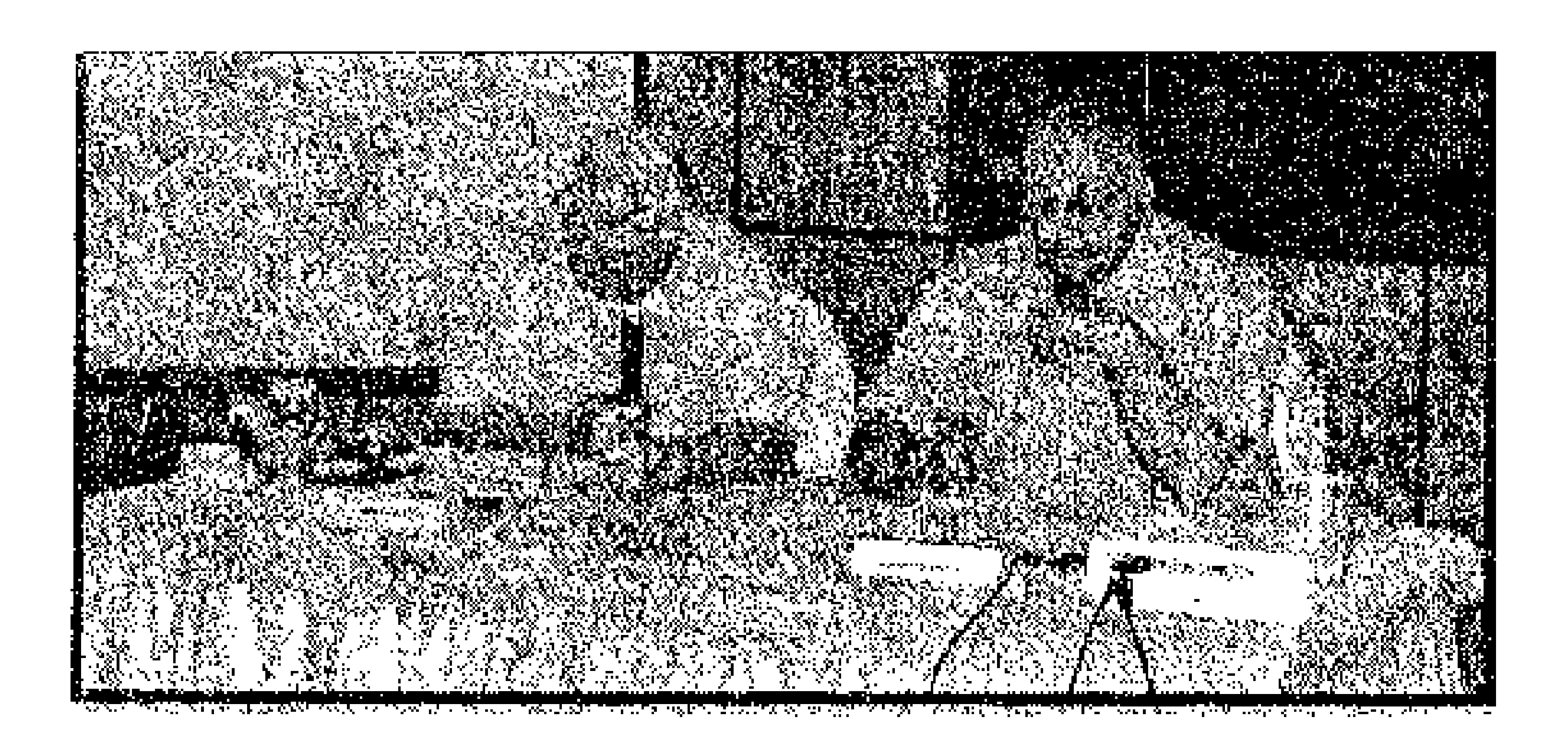
المشاركون في ورشة العمل الثانية



سعد هجرس وهشام جعفر في ورشة العمل الأولى



المشاركون في ورشة العمل الأولى

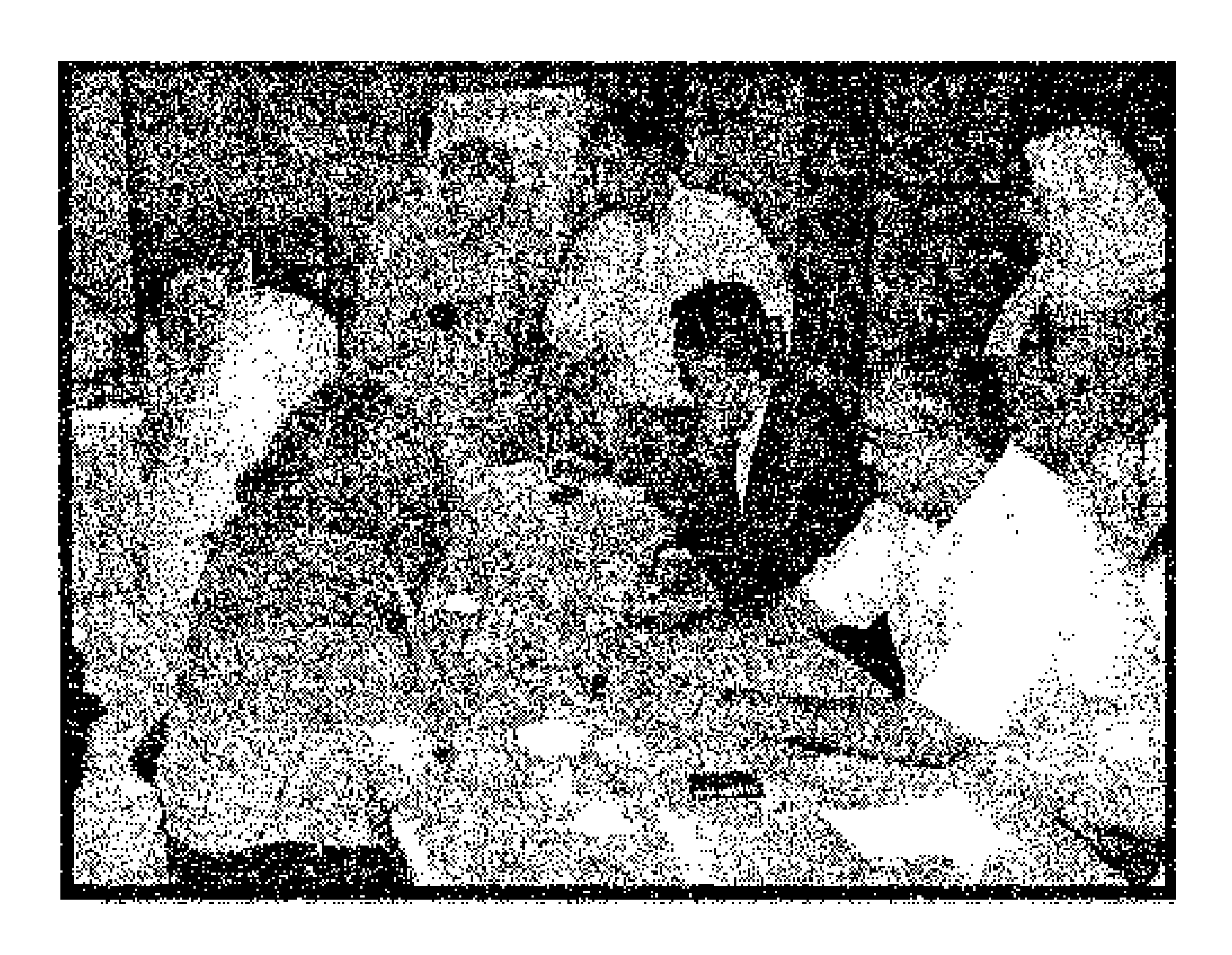


السيد يسين في ورشة العمل الأولى

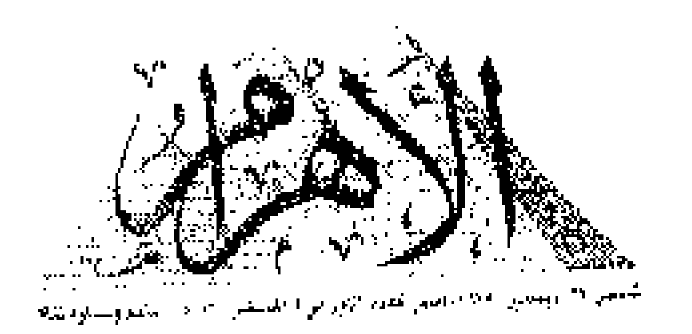


جانب من مجموعات العمل في ورشة العمل الأولى

مجموعات العمل في ورشة العمل الأولى





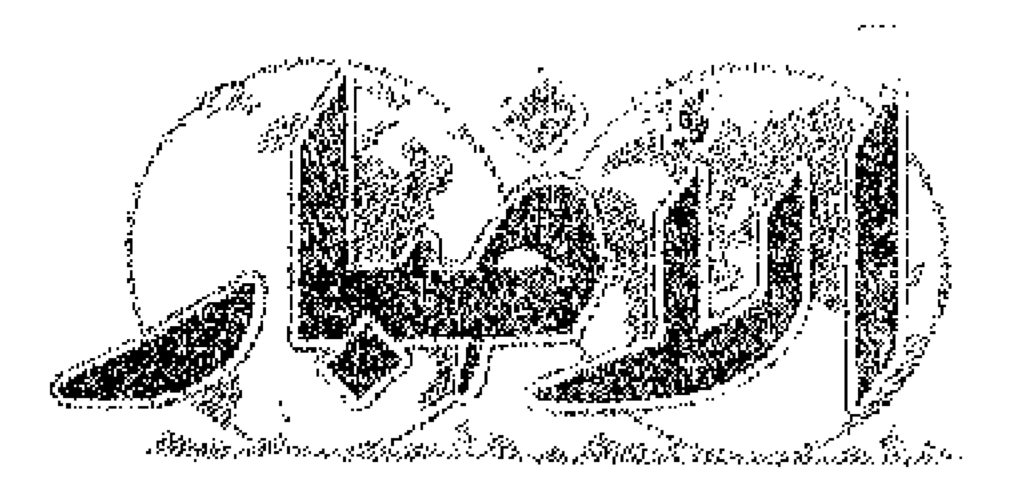


الخميس ٢٥ مايو



د. أحمد درويش: مسئولية الإعلام الارتقاء بالمجتمع

كتب - علي سالم ابراهيم



أسسها مصطفى أمين وعلى أمين سنة ١٩٥٢

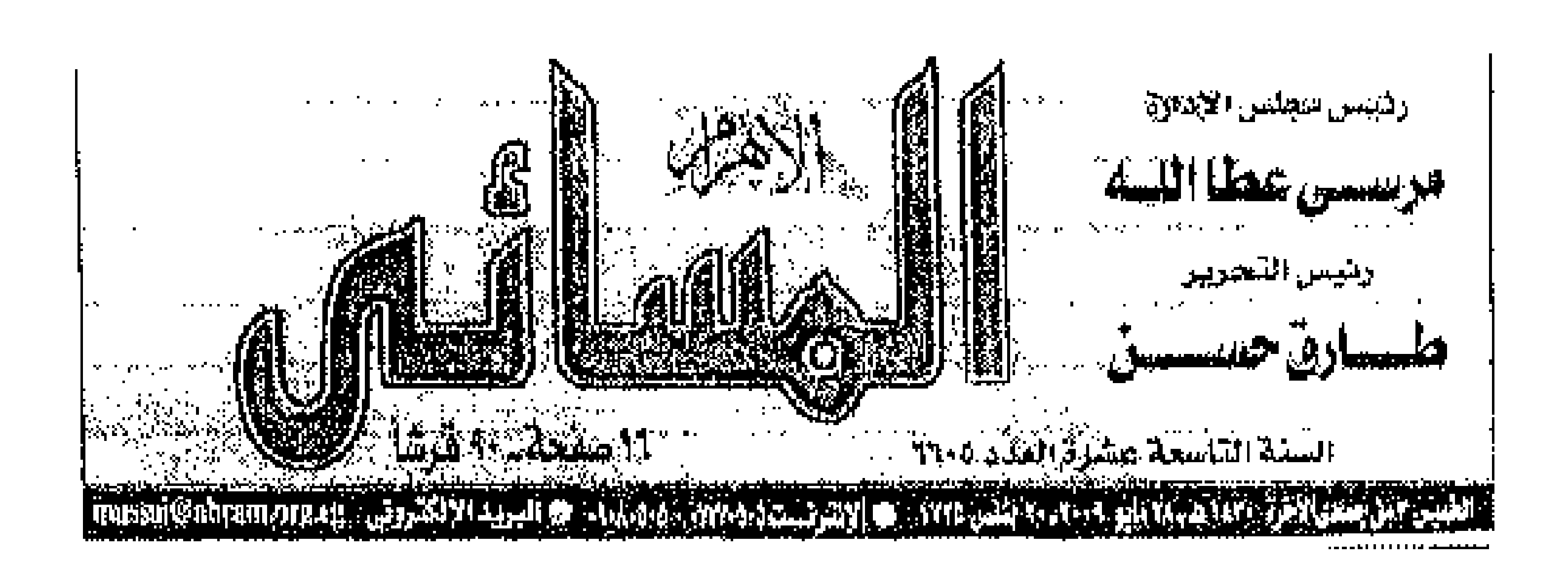
● ٢٨ / ٥ / ٢٠٠٩ ●

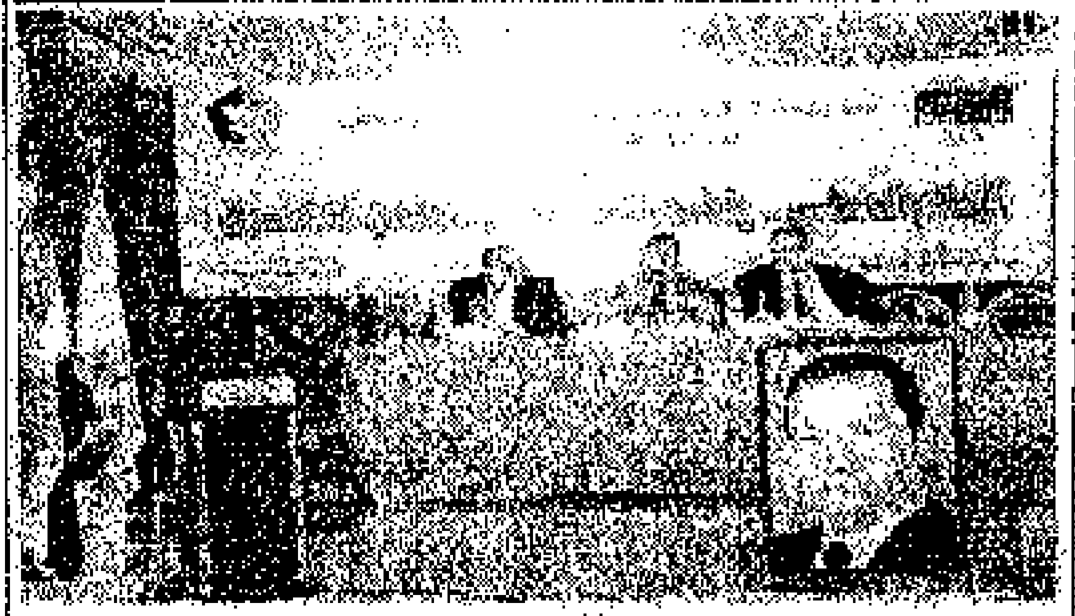
ورشة عمل عن الإعلام المحلي وقضايا التنمية

أكد د. محمد درويش وزير الدولة للتنمية الإدارية على أهمية الدور الذي يلعبه الإعلام في التنمية الشاملة في المجتمع المصري باعتباره عملية تستهدف صالح المواطن في المقام الأول. جاء ذلك في افتتاح ورشة عمل التي نظمتها مؤسسة مواطنون من أجل التنمية بالتعاون مع جمعية محبي مصر السلام أمس. وأضاف درويش أن المسئولية الأولى للإعلام هي تثقيف الناس والارتقاء بالمجتمع وطرح قضايا المواطنين بشفافية وموضوعية.

وأشار مدحت فوزي رئيس مجلس أمناء مؤسسة مواطنون من أجل التنمية إلى أن الإعلام المحلي نشأ من أجل التعبير عن هموم المواطن في الريف والحضر وهي هموم تنموية تتعلق بطبيعة البيئة التي يعيشها مؤكدا على ضرورة تفعيل دور الإعلام المحلي في دعم مسيرة التنمية في المجتمع المصري.

وقال هاني عزيز أمين جمعية محبي مصر السلام أن الإعلام بأنواعه هو رسالة في المقام الأول لذلك يجب على الإعلامي أن يكون صاحب رسالة إنسانية راقية يوجهها للمجتمع تتعلق بأهم القضايا مثل مواجهة الفقر والجهل والمرض والعشوائيات والبحث العلمي والاهتمام بالأمومة والطفولة


رئيس مجلس الإدارة
مرسي عطا الله
رئيس التحرير
طارق حسن
الأهرام
المسائي
السنة التاسعة عشرة العدد ٦٦٠٥
١٦ صفحة ٩٠ قرشا
massai@ahram.org.eg

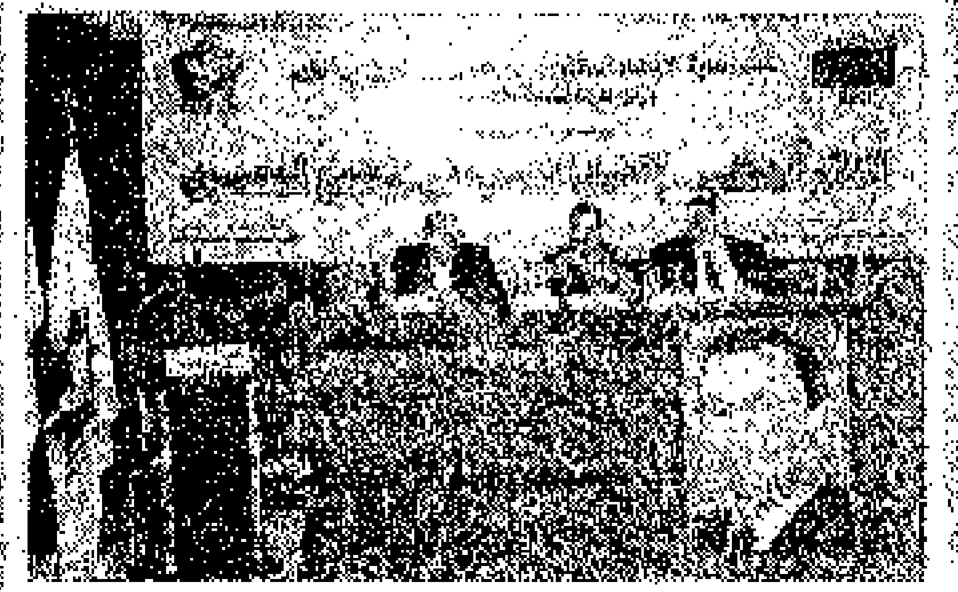

درويش خلال مشاركته في الندوة

درويش: مسئولية الإعلام تثقيف الناس والارتقاء بالمجتمع



د. أحمد درويش فى افتتاح ورشة عمل حول الإعلام المحلى:

مسئولية الإعلام تثقيف الناس والارتقاء بالمجتمع والمشاركة فى عملية التنمية





الأحد ١٧ من جمادى الأولى ١٤٣٠هـ - ١٠ مايو ٢٠٠٩م

ناقشت دور المؤسسة الدينية في المجتمع

ورشة عمل حول الإعلام المحلي والتنمية

قال الدكتور أحمد درويش، وزير الدولة للتنمية الإدارية، إن الإعلام يشكل وجدان الأمة ويهم كذلك بمثل ضرورته، وما يقدمه الإعلاميون للناس يؤثر فيهم، ومن ثم فإن الإعلام يلعب دوراً مهماً في المجتمع، حيث يرتبط الإعلام بعملية التنمية ويساهم فيها، باعتبارها عملية تستهدف صالح المواطن في المقام الأول.

جاء ذلك في افتتاح ورشة عمل تحت عنوان: (الإعلام المحلي وقضايا التنمية في المجتمع المصري) نظمتها مؤسسة (مواطنون من أجل التنمية) بالتعاون مع جمعية (محبي مصر السلام).

وأكد الدكتور [illegible] أن مسئولية الإعلام هي تثقيف الناس والارتقاء بالمجتمع مع الاهتمام بطرح قضايا المواطنين، ومن الضروري هنا التحقق في التعامل مع الأرقام لأنها ... وأن على الإعلاميين دوراً كبيراً في نقل الواقع بموضوعية، ومن المهم لذا تنظيم حق تداول المعلومات، وتعزيز قيم الحوار في المجتمع. وأكد سيادته أنه يجب علينا احترام الثقافات والخبرة، وأن هناك اتفاقاً تاماً على فكرة الاستثمار في البشر، لأنه تم الاستثمار كثيراً في المباني والأجهزة، ولكن جاء الوقت للاستثمار في البشر باعتبارهم مصدر الثروة الحقيقية.

وتحدث هاني عزيز أمين عام جمعية محبي مصر السلام، موجهاً إلى الوسائل الإعلامية المختلفة من إعلام مقروء ومرئي ومسموع وإلكتروني دورة أساسها ... في تنمية المجتمع، فالإعلام هو رسالة أولاً وأخيراً، والإعلام يجب أن يكون صاحب رسالة إنسانية راقية يتوجه بها للمجتمع الذي يعمل فيه من خلال المؤسسة الإعلامية التي ينتمي إليها. وأكد أن هناك الكثير من قضايا التنمية التي يجب على الإعلاميين الاهتمام بها وطرحها في مقالاتهم الصحفية وبرامجهم التليفزيونية والإذاعية، ومن ذلك على سبيل المثال لا الحصر: قضايا مواجهة الفقر والأمية والتسرب من التعليم والاهتمام بالأسرة والطفولة واحترام البحث العلمي، هذا فضلاً عن تأصيل وتعظيم عدد من القيم الإيجابية التي نأمل أن نرسخها في المجتمع المصري وفي نفوس أبنائه ومنها قيم المواطنة والتسامح والعيش المشترك وقيم العمل واحترام الوقت وتقبل الآخرين... إلخ.

وأضاف أن المؤسسات الإعلامية المختلفة هي شريك أساسي لباقي مؤسسات المجتمع مثل المؤسسة الدينية الإسلامية والمؤسسة الدينية المسيحية والمؤسسة التعليمية والمؤسسة الثقافية وغيرها من مؤسسات المجتمع المدني في تبني قضايا المجتمع وتنميته والتوعية بها.

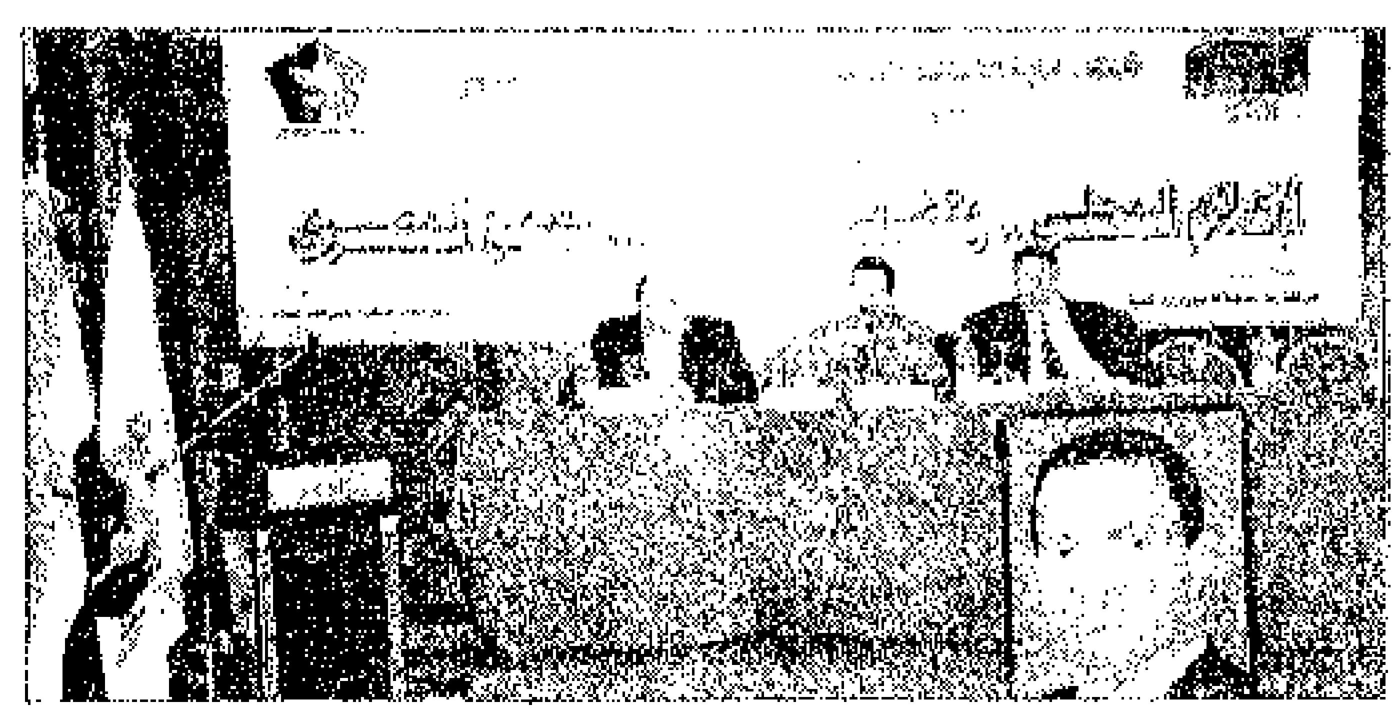
ومن جهته قال صلاح ... رئيس مجلس أمناء مؤسسة مواطنون من أجل التنمية: إن الإعلام المحلي أو الإقليمي مهم في المقام الأول من أجل التعبير عن هموم المواطن.



AL MUSSAWAR

المجتمع المصور

تقدمه : سكينة السادات



[illegible] الإعلاميون الذين [illegible] الإعلام [illegible] في المجتمع [illegible] في المقام الأول [illegible] في افتتاح ورشة عمل تحت عنوان (الإعلام المدني وقضايا التنمية في المجتمع المصري) التي نظمتها (مؤسسة مواطنون من أجل التنمية) بالتعاون مع [illegible] الإعلام).

[illegible] في التنمية المجتمع [illegible] هو رسالة [illegible] والإعلامي يجب أن يكون [illegible] رسالة [illegible] بها للمجتمع الذي يعمل فيه من خلال المؤسسة الإعلامية التي ينتمي إليها ذلك أن هناك الكثير من قضايا التنمية التي يجب على الإعلاميين الاهتمام بها وطرحها في كتاباتهم الصحفية وبرامجهم التليفزيونية والإذاعية

رئيس مجلس الإدارة
محمود أحمد أباظة
رئيس التحرير
سعيد عبد الخالق
رئيس التحرير التنفيذي
عبد النبي عبد الباري

الوفد

مصطفى شردي

No. 6914

في ورشة عمل حول الإعلام والمواطنة

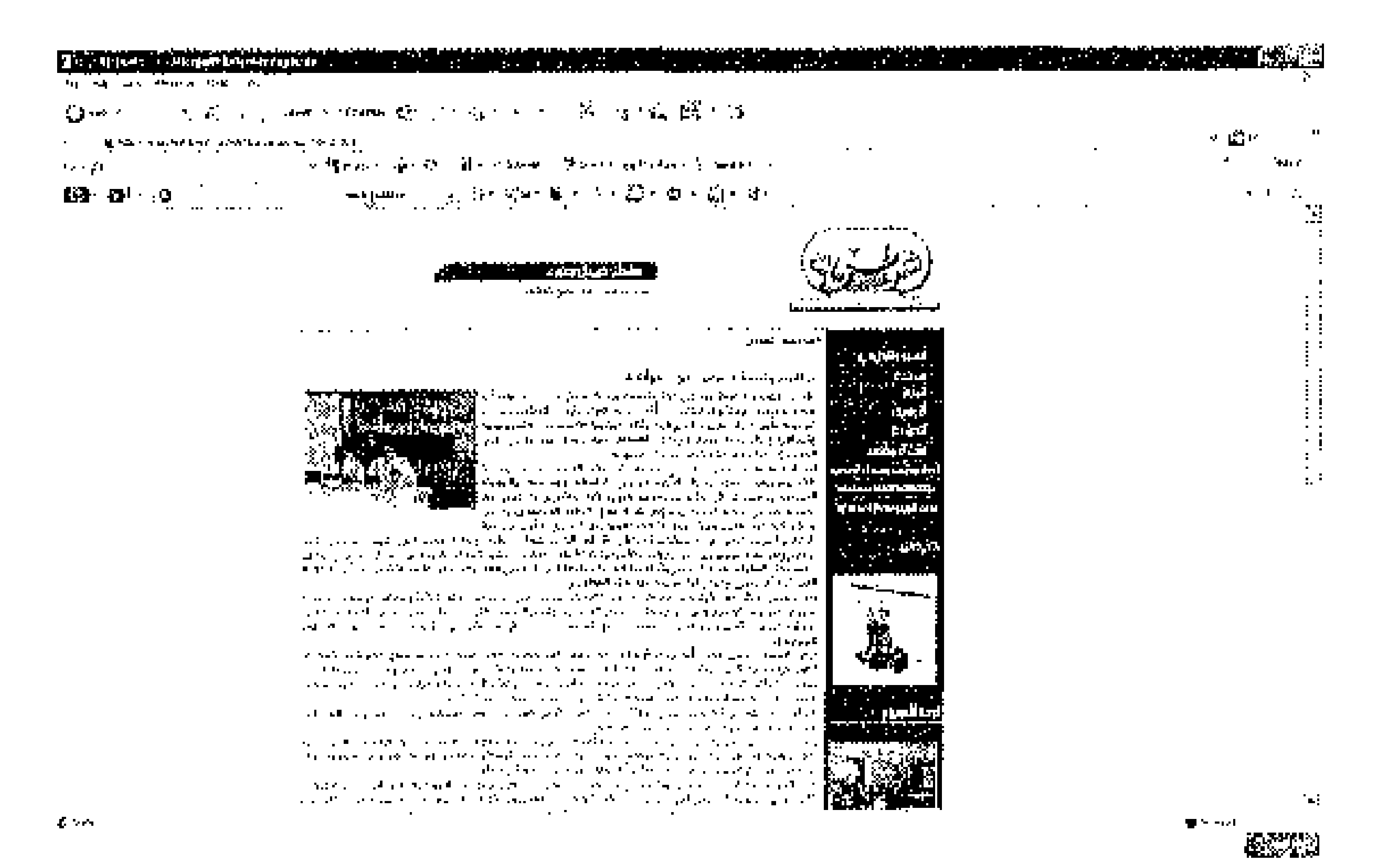
السيد ياسين: بعض الصحف المستقلة تشعل الفتنة الطائفية

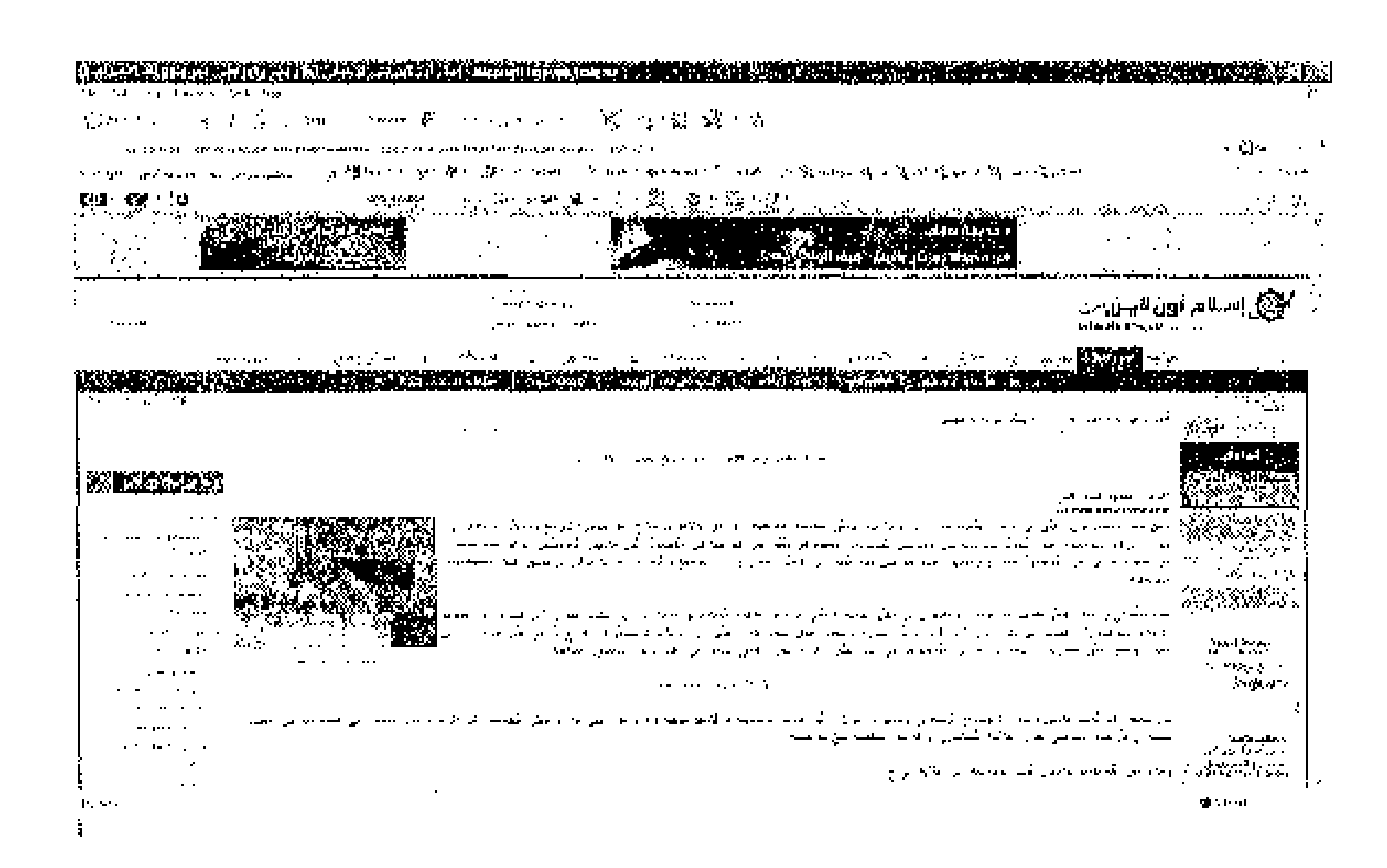
هشام جعفر: هناك أصوات متطرفة في الجانبين [illegible]





رئيس مجلس الإدارة
وليد مصطفى
رئيس التحرير
خالد صلاح




إسلام أون لاين.نت


الأقباط متحدون



الإعلام المحلي شريك أساسي في النهوض بالمجتمع.. وتجاهل دوره إهدار لموارد الدولة

"مواطنون من أجل التنمية"

مؤسسة مدنية مشهرة لدى وزارة التضامن الاجتماعي تحت رقم ٦٩٤٧ لسنة ٢٠٠٧م. تعمل على تطوير الوعي الثقافي والتنموي وبناء المواطنة الفاعلة في المجتمع المصري.

ت / ف: ٠٢٢٦٨٣٩٠٧٤٠

العنوان ٣٧ أ شارع علي شعراوي- حدائق القبة

Email: c4dinfo@yahoo.com

ومن أبرز المشروعات التي قامت بها المؤسسة:

١. الإعلام وختان الإناث بدعم من وزارة الأسرة والسكان.
٢. المشاركة العامة في الشئون المحلية بدعم من معهد الحوار الدانماركي المصري بجريدة الأهرام.
٣. الإعلام والمواطنة بدعم من الهيئة العالمية للإعلام المسيحي ويصدر هذا الكتاب في إطار المشروع.
٤. تبادل الخبرات في مجال التنمية بدعم من البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة (تحت التنفيذ).

وتصدر المؤسسة نشرة غير دورية بعنوان "المواطن الجديد".

هذا الكتاب لا يحوي نصوص محاضرات، أو حوارات مسجلة، بل يضم بين دفتيه أفكارًا، وخلاصة نقاشات الهدف من تقديمها على هذا النحو هو إثارة الحوار. من هنا فإن الإعلامي الشغوف بالاطلاع على أفكار للتقدم في مجال تغطية قضايا التنمية والمواطنة سوف يجد في هذا الكتاب ضالته بأسلوب يسير، ومبسط، يخلو من التعقيدات المنهجية، والتركيبات اللغوية المعقدة.

وقد وضع هذه الأفكار خيرة عقول مصر، ... الاتجاهات: ليبرالية، وقومية، وإسلامية، حكومية ... مسلمين ومسيحيين. فالقضية التي نحن بصد... الجميع، وأي تقدم سوف ننجزه معًا سوف يعود ... الجميع، أي خير الوطن.

